﴿ الفصل الرابع ﴾

دور المحتسب وتطوره في العصر المملوكي:

- **دور المحتسب في الحياة العامة.**
- **دور المحتسب في النواحي العمرانية.**
- **التطورات التي طرأت على وظيفة المحتسب.**

1- دور المحتسب في الحياة العامة

أورد القلقشندي مهام المحتسب فيما أورده بسجل توليته لهذه الرتبة، وأجمل فيه ما على المحتسب من أعمال وأشغال، فيقول:-

"وقد ولي أمر هذه الرتبة، ووكل بعينه النظر في مصالح المسلمين. فلينظر في الدقيق والجليل، والكثير والقليل، وما يؤمر فيه بمعروف أو ينهى عن منكر، وما يشترى ويباع، وكل ما يعمل من المعايش في نهار أو ليل، ومالا يعرف قدره إلا إذا نطق لسان الميزان أو تكلم فم الكيل وليعمل لديه معدلا لكل عمل، وعيارا ، ويحذر من الغش فإن الداء أكثره من الطعام والشراب، وليتعرف الأسعار ويستعلم الأخبار، في كل سوق من غير إعلام لأهله ولا إشعار، وليقم عليهم من الأمناء من ينوب عنه في النظر، ويطمئن به وإن غاب إذا حضر، ومن وجدته قد غش مسلما، أو اكل بالباطل درهما أشهره في البلد، ومن يقدم على ذلك، أرشقهم بسهامك، وزلزل أقدامهم بإقدامك[1].."

ومن خلال سجل التولية نتعرف على حقائق عديدة حول مهام المحتسب أهمها أن المحتسب يشمل إشرافه على حياة الناس الاجتماعية والاقتصادية والسياسة، من حيث كونه ممثلا الدولة في تحصيل أموال الزكاة[2] من التجار وكبار أرباب السوق على سبيل المثال. وغير ذلك من شءون خاصة تصدر تباعا من السلطنة.

والحقيقة الثانية أن المحتسب حملت أعماله داخل جذور المجتمع المملوكي ، وكانت عميقة الأثر بالنسبة لحياة الناس في مجالسهم ومساجدهم ومكاتبهم ومدارسهم. ومن هنا يتبين دوره الحضاري في الحفاظ على النظام والآداب في الطرقات والشوارع والأسواق، وهذا يشير بدوره إلى المظهر رقي الحضارة الإسلامية في تلك الفترة، حيث تتجلي مظاهره في تنفيذ المحتسب لتلك الأخلاقيات السامية التي قامت في جلها على نظام الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

- **مشاركات المحتسب في الحياة العامة:-**

شارك المحتسب أحزان الناس وهمومهم، وما كان ينزل بهم من بلاء وكرب، وفي الطاعون الذي أصاب الديار المصرية كان من أعمال المحتسب أن يدعو الناس إلى الصوم ندرًا واحتسابا عند

(1) القلقشندي: صبح الأعشى في صناعة الإنشا، ج 11 ص 214، 215.
(2) المقريزي: السلوك في معرفة دول الملوك، ج3 ص 564.

الله عز وجل من أجل رفع البلاء عنهم، ونجد ذلك خلال عام 822هـ عندما نودى فى الناس من قبل المحتسب الشيخ صدر الدين بن العجمى أن يصوموا ثلاثة أيّام آخرها يوم الخميس خامس عشره ليخرجوا فى ذلك اليوم مع السلطان الملك المؤيّد إلى الصحراء فيدعو الله فى رفع الطاعون عنهم، ثم أعيد النداء فى ثانى عشره أن يصوموا من الغد، فتناقص عدد الأموات فيه، فأصبح كثير من الناس صياما، فصاموا يوم الثلاثاء ويوم الأربعاء ويوم الخميس. فلمّا كان يوم الخميس المذكور نودى فى الناس بالخروج إلى الصّحراء من الغد، وأن يخرج العلماء والفقهاء ومشايخ الخوانق وصوفيّتها وعامّة الناس، ونزل الوزير بدر الدين حسن بن نصر الله، والتاج الشّوبكى أستادار الصحبة إلى تربة الملك الظاهر برقوق فنصبوا المطابخ بالحوش القبلى منها وأحضروا الأغنام والأبقار، وباتوا هناك فى تهيئة الأطعمة والأخباز، ثم ركب السلطان بعد صلاة الصبح ونزل من قلعة الجبل بغير أبّهة الملك بل عليه ملوطة «3» صوف أبيض بغير شدّ فى وسطه، وعلى كتفيه مئزر صوف مستدل كهيئة الصّوفيّة، وعلى رأسه عمامة صغيرة ولها عذبة مرخاة من بين لحيته وكتفه الأيسر وهو بتخشّع وانكسار، ويكثر من التلاوة والتسبيح، وهو راكب فرسا بقماش ساذج ليس فيه ذهب ولا فضة ولا حرير[1].

وجرت عادة المحتسب في أواخر عهد المماليك أن يحضر مع القضاة ونواب القضاة لرؤية شهر رمضان المبارك، وكان المحتسب يسير في موكب حافل، وأمامه الفوانيس والمشاعل[2].

كما جرت العادة عند المحتسب في أواخر عصر سلاطين المماليك، أن يحمل إلى السلطان في أول كل شهر رمضان من كل سنة جملة من الهدايا، فيصطحب معه الحمالين وعلى رؤسهم الخبز والسكر والدقيق فضلا عن عدد من الأغنام والأبقار إلى حيث يجلس السلطان بميدان القلعة، فيعرض ما حمله في احتفال يحضره الوزير ورجال الدولة[3].

وفي آخر عصر سلاطين المماليك أيضا، تولى المحتسب إقامة سوق عند الريدانية في ذي الحجة سنة (922هـ/1516م)، وطلب إلى الباعة من الزياتين والخبازين والجزارين بأن يحولوا بضائعهم إلى هذه الجهة وأن يبيعوا ما يطلبونه.

(1) أبو المحاسن: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ج14 ص78.
(2) ابن أياس: بدائع الزهور في وقائع الزهور، ج3 ص307.
(3) ابن أياس: بدائع الزهور في وقائع الزهور، ج2 ص474.

- **مراقبة الآداب العامة:-**

للمحافظة على الآداب العامة في عصر سلاطين المماليك، كانت لذلك تصدر الأوامر والمراسيم إلى المحتسبين، التي بها يتم المحافظة على سلوكيات المجتمع، ويحافظ على أعرافه وتقاليده الاجتماعية، التي بلا ريب، كانت تحتاج إلى شدة وحزم، وقد تبين ما صدر من أوامر في إراقة الخمور، والضرب على بائعيها، وكيف وصل الحال حتى القبض على أحد أمراء المماليك البرجية، وذلك كله كان يتم من خلال المراسيم والأوامر التي يصدرها السلطان المملوكي للمحتسب.

وقد أورد ابن أياس (ت 930هـ/1523م) تقريرًا مهمًا بل هو في غاية الأهمية حيث يتبين مما أورده الرغبة السلطانية من سلاطين المماليك في المحافظة على الآداب العامة أصدر السلطان برقوق مجموعة من المراسيم والأوامر الناجعة في سنة (787هـ/1385م) يأمر فيها المحتسب بإبطال ما يحدث في عيد النيروز من القبائح واللهو والفجور، وما يترتب على ذلك من كثرة المشاحنات والمشاجرات وتعطيل الأسواق[1].

1- تأديب النساء ومراقبة أفعالهن وأعمالهن:-

كُلف المحتسب بمباشرة مهامه بالمحافظة على الآداب العامة في هذا العصر، بتكليفه بمراقبة النساء في ردائهن وظهورهن بالمظهر اللائق في المجتمع ومنعهن من التبرج والزينة، فقد شمل توجيه الأوامر إليهن بما احتوى على عدم الإسراف في أمر الزينة.

وهنالك حادثة هامة في هذا الإطار حول زينة النساء في العصر المملوكي، وإسرافهن فيها، ما حدث في سنة (751هـ/1351م) أسرف النساء في عمل القمصان الجرارة، من شدة طولة، كما كانت ذات أكمام واسعة. وهذا يعني أن تكلفة هذه القمصان كانت باهظة إذ تحتاج إلى كثير من القماش لتفصيلها من ناحية، فضلا عن زخرفتها أو تطريزها من ناحية أخرى، وبلغت نفقات القميص الواحد ألف درهم.

---

(1) ابن أياس: بدائع الزهور في وقائع الزهور، تحقيق: محمد مصطفى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (1404هـ/1984م)، ج1 ص263، 264.

نتيجة هذا الإسراف أصدر السلطان "حسن" أوامره إلى الأمير "منجك" المحتسب على القاهرة، بمكافحة اندفاع النساء خلف هذه الأزياء، فأمر بقطع أكمام النساء ونودي في القاهرة بتحريم هذه الملابس والقبض على من تخالف ذلك. بل وصل الحد في منع هذا الأمر وإمعانا في إرهابهن وضعت على سور القاهرة تماثيل لنساء عليهن تلك القمصان، وهن قتلى، عقوبة لهن على ارتدائهن لها.

على أن هذا المنع لم يمكث طويلا إذ انتهزت النساء الفرصة في سنة (793هـ / 1390م) ، وعدن إلى ارتداء القمصان ذات الأكمام الواسعة، فصدرت الأوامر بمنعها وبتحديد سعتها ونودي بذلك. وتأديبا لمن فعلت هذه الفعلة وخالفت الأوامر السلطانية، أرسل الأمير الكبير "كمشغبا" سنة (793هـ/1390م) طائفة من أعوانه للمرور في أسواق القاهرة وقياسرها، فقطعوا أكمام النساء حتى امتنعن عن ارتدائها.

وفي خلافة الملك المؤيد "شيخ المحموي" حوالي سنة (818هـ/1415م)، كان محتسب القاهرة هو الأمير "منكلى بغا الظاهري"، الذي بادر نحو تطبيق الآداب العامة ومراعاتها، عند النساء، فشدد عليهن، ومنعهن من التبرج، حتى قيل : "لا تمسك طرفى منكلى خلفى علقتو مائتين قبل ما يعفى".

وبلغ الأمر شدته في تطبيق الآداب الاجتماعية على النساء، ويبداو أنهن أكثرن الفساد والفتن، حتى بلغ الأمر ذروته في عهد السلطان "برسباى" الذي أوصى المحتسب سنة (841هـ/ 1437م) باتباع الشدة والعنف، وكان ذلك في شهر رمضان الكريم، وأمره بالقضاء على ما أظهره النساء في ذلك الوقت من الخروج على حد الشرع الحنيف، حتى منع النساء من الخروج إلى الأسواق مطلقًا.

فكانت "غاسلة الموتي" إذا خرجت إلى غسل متوفاة كان ذلك يتطلب منها الاستئذان من المحتسب، بإعطائها ورقة عليها تصريح بذلك، يشتمل على موافقته لها بفعل ذلك، والخروج إلى ما تصبوا إليه من أمر الغسل، وكانت تضع هذه الورقة في ازارها حتى يعلم أنها غاسلة، ولما مات السلطان برسباي أعيد كل شيء على ما كان عليه[1].

(1) المقريزي: المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، ج3 ص301.

وفي سنة (876هـ/1471م) أصدر السلطان الأشرف "قيتباي" أوامره نحو النساء بتحريم ارتدائهن العصابة المقنزعة، تلك التي تميلها المرأة على جبينها، وأن ترتدي النساء العصابة التي يبلغ طولها ثلث ذراع فقط، وأن تكون عصابة مختومة بخاتم السلطان من الجانبين وأخذت التعهدات بذلك على من يبيع العصائب.

وعهد إلى المحتسب"يشبك الجمالي" الذي تولي أمر الحسبة ابتداء من سنة (873هـ/1468م) عوضا عن المحتسب "قانصوة الخفيف"، وقد عهد إلي "يشبك" مراقبة تنفيذ تلك التعهدات والأوامر المذكورة، فأمر يشبك أعوانه بإن يطوفوا في الأسواق حتى إذا ما عثروا على من خالفت الأوامر عوقبت[1] على فعلتها.

وقد مدح ابن أياس لـ "يشبك" هذا ، وذكر حسن سيرته في تأدية مهامه التي تولاها عقب عزل ""قانصوة الخفيف" عن وظيفة المحتسب، فقال: "فجاء يشبك الجمالي على الأوضاع، وصار له حرمة وافرة[2]" ،ونعتقد أن ابن أياس أراد أن يبين كفاءة المحتسب الجديد، فلا غرو أنه كان كفء لهذا المنصب، وإلا لما وقع عليه الاختيار من قبل السلطان الأشرف "قيتباي"، كما يظهر من السلطان الأشرف "قيتباي" إصدار أوامره بعزل من يرى فيه عدم الكفاءة او الحنكة في هذه الوظيفة.

كما تتجلى سمة وصفة من أهم السمات وأجل الصفات في شخصية المحتسب، وهي حرمته، التي تتأكد معالمها في شخصيته وتتجلى في إصدار وتنفيذ أوامره للناس، حتى تصير له حرمة لديهم، فيما يصدره، وفيما يأمر به على كافة الأوجه الهامة التي يتبين منها للناس رجاحة عقله، وهدوء نفسه واحترامه له.

كانت الحسبة في عصر السطان "قيتباي" والقائم عليها المحتسب "يشبك الجمالي" كانت حسبة مثالية وصالحة بحيث صارت نموذجًا يحتذى به فيما تلاه من العصور، ويتأكد ذلك من خلال ما ذكره ابن أياس في أمر خلافة السلطان "طومان باي" في سنة (922هـ/1516م)، فكان في عصره

(1) ابن أياس: بدائع الزهور في وقائع الزهور، ج2 ص8، وما بعدها.
(2) ابن أياس: المصدر نفسه، ج3 ص64.

يحلف المحتسبين من الأمراء وغيرهم أن يجروا الأمور على ما كانت عليه في أيام الأشرف "قيتباي" ويمشوا الحسبة على طريقة "يشبك الجمالي" عندما كان محتسبًا.

بالبحث في الدوافع الحقيقية التي دفعت بعض سلاطين المماليك، الذين صدرت على أيديهم هذه المراسيم التي احتوت على العديد من الأوامر، نجد أنها لم تخرج عن المحافظة على كيان المجتمع والحيلولة دون انحدار الناس في الرذائل الاجتماعية ومفاسدها، مع استئصال ما وجد فيها من المفسدين والتغلب عليهم، وإطاحتهم.

فقد اهتم سلاطين المماليك بإصدار الأوامر التي تمنع ما يصحب عيد النيروز من اللهو والقبائح، وبمراقبة النساء في عاداتهن وملابسهن، ومظاهر خروجهن إلى الطرقات والحمامات، وأماكن التنزه، والحرص على ظهورهن بالمظهر اللائق في المجتمع.

وبالجملة نرى في هذه المراسيم وتلك التي احتوته من أوامر اهتماما بالمحافظة على الآداب العامة، بما يحفظ ويصن المجتمع من الرذائل ويحلمه إلى الصلاح ويحقق لهم الرخاء.

وتجلى لنا من العبارت التي أدلفناها في السطور السابقة عن تنفيذ المحتسب للمهام والأوامر التي تصدر من السلطان المملوكي، بالإضافة إلى ما رأيناه من ردة فعل المجتمع في ذلك الحين، أن سير الحسبة في هذه السنوات كان سيرًا حسنا، وأن بعض محتسبي هذه الفترة إلى حد كبير تمتعوا بسمعة طيبة في مصر وخارجها، ويظهر ذلك من خلال ما أورده ابن العماد الحنبلي (ت1089هـ/1678م)، في معرض حديثه عن سيرة أحد المحتسبين، فيقول: "وفي سنة ست وتسعين وسبعمائة توفي تاج الدين محمد بن محمد المليحي المعروف بصائم الدهر، ولي نظر الأحباس والجوالي والجيش، وخطب بمدرسة السلطان حسن بالقاهرة، وكان ساكنًا، قليل الكلام، جميل السيرة[1]".

وجدير بالإشارة أن المحتسب كان رجلا معروفًا يعرفه الناس، إذ ليس متوقع أن الناس لا تعرف من يقوم بإصدار الأوامر لهم بالمنع والتأديب، ثم ينتظر منهم تطبيق تلك الأومر، فهذا له دلالة كبيرة على قربه من الناس، ودرايته بحالهم وبما هم عليه من أمر الصلاح والفساد، وبالتالي كان

(1) ابن العماد الحنبلي: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ج6 ص347.

للمحتسب دورًا مُهمًا في الحياة الاجتماعية في تلك الفترة التي رتبت ونظمت على يده في كثير من الأحايين، وإن كان ذلك بإيعاز من السلطة الحاكمة في الدولة المملوكية.

ومما أورده ابن العماد الحنبلي عن سيرة تاج الدين محمد المذكور، يتضح لنا أيضا أن مهمة المحتسب في تأدية مهمته من النصح والإرشاد وتطبيق ما يلزم تطبيقه في إطار نوع الحسبة التي يتقلدها، أنه كان يقوم ليس فقط على مخاطبة الناس الذين يقعوا في محيط عمله، بل تعدى ذلك إلى الخطابة فيهم بالمدارس، وهذا يعني أن خطابه كان موجهًا إلى الفتية، ويعني أيضا أنه كان ذو كفائة من العلم والدراسة، فالحسبة تقع في الوظائف التي تعطى لأهل العلم[1]، وربما كان يقصد بمن خاطبهم ممن هم مجندين في الجيش المملوكي، الذي كان يحتاج إلى محتسب يقوم الجند وأنفسهم.

- **الحسبة على النساء:-**

1) الحسبة على أزواج السلاطين:-

تبدأ الحسبة على النساء في العصر المملوكي من أعلى سلطة في الدولة، تلك السلطة التي تزاوج منها بعض السلاطين بجواريهم، فيرتفعن إلى مصاف خوند الكبرى في الأدار الشريفة، مثلما حدث في عهدي الأشرف برسباي (825 – 841هـ/ 1422- 1437م) ، والظاهر خشقدم (865 – 872 هـ/ 1460 – 1467م)، وكان لهذه الزوجات تحكم كبير في أمور المملكة وثقل على مباشري الدولة من حيث التولية والعزل ونحوه[2].

استنكر من احتسب على هذه المشاهد وعلى مسلك هؤلاء الملوك الذين يظهرون ضعفا شديدا أمام زوجاتهم، بحيث لا يملك إلا أن يطيع رغباتها في امور الحكم، ومقاسمة الهدايا والرشاوي، حتى كان يخضع أحدهم لأوامرها حتى كان لا اختيار له معها[3].

---

(1) عد السيوطي في حسن المحاضرة، ما يتعلق بأرباب الوظائف، وذكر الحسبة من أرباب ذوي العلم، وعد معها أيضا القضاة، الخطباء، وكالة بيت المال. حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، ج2 ص130.

(2) المقريزي: السلوك في معرفة دول الملوك، ج4 ص 674، أبو المحاسن: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ج16 ص 159 – 160.

(3) السخاوي: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، 1355هـ، ج12 ص 54.

أثارت هذه الأمور حفيظة أهل الحسبة وأولهم شيخ الإسلام ابن تيمية، صاحب الفتاوى الفقهية والكتب الحسبية، الذي عاب على هؤلاء الحكام ضعفهم أمام طغيان نسائهم وانصياعهم لرغباتهن، فقال: "أكثر ما يفسد الملك والدول طاعة النساء[1]".

واستنكر قاضي القضاة عز الدين بن جماعة الإسراف والبذخ الشدد الذي كانت عليه نساء الأمراء حين خرجن إلى الحج عام (746هـ/1346م) "وبالغن في زينة محفاتهن ومحايرهن، وألبسوا جمالهن الحرير والقلائد الذهب المرصعة والمقاود الحرير المزركشة .. الخ" مما دفع القاضي ابن جماعة الشيخ الفقيه إلى الإنكار والتعريض الصريح بهن في خطبة العيد ذلك العام بالقلعة، وصدع بالوعظ[2] لكي ينصلح الأمر.

2) معاقبة النساء بالتجريس والتشهير:-

وفي عام (782هـ/ 1380م) عوقبت إمرأة وتم تجريسها بعد أن أمسك بها وشهرت بالطرقات، ووضع على رأسها طرطورًا أحمر، بعد أن افتضح أمرها وكشف أنها قد تزوجت برجلين في آن واحد، بعد أن احتالت عليهما، وشطرت لأحدهما بالليل والآخر بالنهار[3].

3) خروج النساء إلى الأسواق:-

أخذ المحتسبين على النساء مآخذ عديدة، لا سيما طبيعة عصر المماليك الذي كانت فيه الرجال منشغلة بأعمالهم في الأسواق لأغلب الوقت، فكانت الزوجات تخرج إلى الأسواق لشراء حوائجهن حتى ملابس أزواجهن[4].

رأي المحتسبين في خروج النساء وجلوسهن عند البزازين والقطانين وغيرهم من أصحاب الدكاكين عدم مراعاة للآداب الشرعية التي تقتضي منع الانفراد والاختلاط والتباسط بين الرجال

(1) ابن تيمية: مجموع فتاوى ابن تيمية، القاهرة، 1326هـ، ج2 ص 77.

(2) المقريزي: السلوك في معرفة دول الملوك، ج3 ص 693.

(3) ابن حجر العسقلاني: إنباء الغمر،ج2 ص 15، المقريزي: السلوك في معرفة دول الملوك، ج3 ص 379.

(4) ابن الحاج: المدخل، ج2 ص 55، قاسم عبده: عصر سلاطين المماليك، ص232، علاء رزق: عامة القاهرة، ص 123.

والنساء على هذا النحو المنكر من وجة نظرهم، ويجعلهم في أوضاع متشابهة بنساء الإفرنج اللواتي يبعن ويشترين ويجلسن في الدكاكاين والرجال في البيوت والرشع قد منع من التشبه بهم[1].

انتقد المحتسب أيضا خروج المرأة وجلوسها عند كتبة الرسائل أو المنجمين[2]، الذين حاربهم بعض السلاطين وأصدروا أوامرهم بالقبض عليهم، وضربهم، ففي عام (733هـ/ 1332م) أمر الناصر محمد بن قلاوون بالقبض عليهم لأفسادهم حال النساء لأنهن أكثرن التردد على هؤلاء في عصره[3].

4) مطاردة البغايا من النساء:-

كذلك تمت محاربة انتشار البغايا وجلوسهن علانية في الأسواق بملابسهن الحمراء المميزة، وقد تنكشف رؤوسهن وأذرعهن عندما يعذرهن المحتسب ويعاقبهن[4].

كما تمت المحاولة للقضاء على المخطئات، بمطاردتهن وحبسهن، وسلب جميع ما كان معهن حتى يتزوجن[5]، وفي عام (667هـ/ 1269م) زمن السلطان الظاهر بيبرس، كتب بذلك إلى جميع انحاء الدولة.

وذكر المقريزي أن المحتسب صدر الدين ابن العجمي محتسب القاهرة الذي تتبع تلك العناصر الفاسدة في المجتمع، وأماكن وجودها عام (822هـ/1419م)، وكف البغايا عن الوقوف لطلب الفاحشة في الأسواق[6].

5) منع النساء من الجلوس في الحوانيت والذهاب إلى الحمامات إلا بإذن:-

منع القاضي صدر الدين ابن العجمي النساء من الجلوس على حوانيت الباعة وتشدد في ذلك، فصدعن لأمره وامتنعن. وكانت من عادة النساء الجلوس من أول اصباح بالحوانيت ويبتن فيها

(1) ابن الحاج: المدخل، ج1 ص 245. الشيزري: نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص69 – 70. ابن الأخوة: معالم القربة، ص 225 – 226. ابن بسام: نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص 74.
(2) السنامي: نصاب الاحتساب، (المخطوط)، الورقات: 2– 4. ابن الأخوة: معالم القربة، ص 275 – 276.
(3) ابن كثير: البداية والنهاية، ج4 ص 297.
(4) السنامي: نصاب الاحتساب، (المخطوط)، الورقة: 4.
(5) ابن كثير: البداية والنهاية، ج13 ص 254.
(6) المقريزي: السلوك في معرفة دول الملوك، ج4 ص 486.

ليلتين هنالك حتى ينظرن إلى المحمل في اليوم التالي، فيختلطن بالرجال في مدة يومين وليلة ، وتقع أمور غير مرضية ، فعد المقريزي منعهن من جميل ما صنع هذا القاضي.

لم تمنع النساء فقط من الجلوس في الحوانيت والدكاكين، ولكن طلبن منهن أيضا عدم الذهاب إلى الحمامات بغير إذن من زوجها، ويشير كل من ابن الحاج[1]، وابن الأخوة[2] ، والسنامي[3] حتى أفتى بعض الفقهاء أن المرأة محرم عليها دخول الحمام إلا إذا كانت نفساء أو مريضة، ويكره للرجل أن يعطيها أجرة الحمام، فيكون معينا لها على المكروه.

6) منع النساء من الخروج إلى المقابر:-

اتخذ المحتسب كافة الاجراءات التي تمنع خروج النساء إلى المقابر وتشييع الجنائز حتى ولو كان المتوفى هو أقرب الأقربين للمرأة كالأب أو الأخ أو حتى الأبن. وبوب السنامي ، وابن الأخوة، لهذا المدخل تحت عنوان "باب خروج النساء إلى المقابر"

وهذا التبويب جاء لأنكار النبي –صلى الله عليه وسلم– على النساء خروجهن الذي لن يأتي إلا بلطم الخدود وشق الجيوب، وهو محرم بلا شك، فنجد النداء لمنع النساء من الخروج إلى المقابر .

وكان يتم المنع للخروج للمقابر على الأخص في الأعياد والمناسبات والمواسم وكان ذلك كما ذكر المقريزي[4]، والسيوطي[5]، وأيضا ابن حجر[6]، وابن إياس[7] في الأعوام (793 هـ – 824هـ – 825 هـ – 841هـ).

وتروي المصادر بطش المحتسبين بالنساء لذهابهن للمقابر والمبيت فيها، مثلما فعل علاء الدين الطبرسي المنصوري، الذي لقب لفعله بالمجنون، وكانت أحكامه يطلق عليها المقريزي بإنها قراقوشية، إذ كان يخرج أيام المواسم إلى القرافات للتنكيل بهن[8].

(1) ابن الحاج: المدخل، ج2 ص 172 – 177.
(2) ابن الأخوة: معالم القربة في أحكام الحسبة، ص 241.
(3) السنامي: نصاب الاحتساب، (مخطوط)، ورقة 13.
(4) المقريزي: السلوك في معرفة دول الملوك، ج4 ص 594 – 619.
(5) السيوطي: حسن المحاضرة في ملوك مصر والقاهرة، ج2 ص 270.
(6) ابن حجر: إنباء الغمر، ج1 ص 148.
(7) ابن إياس: بدائع الزهور في وقائع الدهور، ج2 ص84.
(8) المقريزي: السلوك في معرفة دول الملوك، ج2 ص 51.

وفي فترات المنع الكامل للنساء من الخروج إلى الشارع كانت حتى من يتولين غسل الموتى من النساء لا تستطيع الخروج لتأدية هذا العمل ما لم تأخذن ورقة بتصريح كتابي من المحتسب، تغرسها في إزارها[1].

بلغت شدة وصرامة المحتسب في تطبيق هذا المنع حتى على الأم التي فقدت ابنها، وقام على ذلك محتسب القاهرة دولات خجا عام (841هـ/1437م) فألقت الأم بنفسها من فوق الدار لحرمانها من تشييع جنازة ابنها، وأخرى أمر أعوانه بإحضارها وضربها، فسقطت مغشيا عليها من شدة الخوف[2].

وفي عام (910هـ/ 1504م) أصدر السلطان الغوري أوامره بالنداء بمنع العزاء فيه النائحات والطارات، فعثر على نائحة خالفت الأمر، فجرسها المحتسب بركات بن موسى، ووضعت على حمار والطارات معلقة في عنقها ووجهها ملطخ بالسواد.[3]

- **الحسبة على الرقيق:-**

الرقيق هم العبيد والجواري، وهم فئة من فئات المجتمع المملوكي، وكان للمحتسب في ذلك العصر موقفا منهم، وابن الأخوة[4] والشيزري[5] يخصصان لدى كل منهما بابا يتحدث فيه عن سماسرة العبيد والجواري والدور والدواب.

طلب المحتسب من هؤلاء النخاسين أن يدونوا صفات هذه البضاعة في "دفتر الحسبة" لئلا يكون العبد المباع مخطوفا أو معيبا في بدنه أو عقله، أو به علة لا يدركها المشتري، ويعلمها النخاس، ويخفيها عن المحتسب والمشترين.

---

(1) ابن إياس: بدائع الزهور في وقائع الدهور، ج5 ص 462.

(2) المقريزي: السلوك في معرفة دول الملوك، ج4 ص 1033 – 1038.

(3) ابن إياس: بدائع الزهور في وقائع الدهور، ج4 ص 76.

(4) ابن الأخوة: معالم القربة، ص 238 – 239.

(5) الشيزري: نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص 153 – 154.

ويتولى المحتسب إصدار أوامره للعريف الثقة بأن يأخذ من النخاسين القسم والحلف المغلظ بأنهم لا يخفون عيبًا قد ظهر وعلموه، من ذكر أو أنثى، ويكتب اسمه وصنعته في دفتره لئلا يكون العبد مسروقا، أو يكون له أهل[1]، وبالمثل ينبغي على الدلال ألا يبيع دابة حتى يكتب اسم بائعها في الدفتر لئلا تكون الدابة معيبة أو مسروقة[2].

وأنيط بالمحتسب الكشف على الرقيق وحرص المحتسب كذلك على تحذير التجار من الأمراض الخفية، وتوخي الدقة في النظر والاختيار والختبار،وكان يتم معاملة البشر من الرقيق بالكشف عن سائر البدن حتى تعرف العيوب الظاهرة للعيان.فإذا لحظ صفرة الوجه أو غبرة تعلوه فتدل على "على في الكبد أو الطحال أو البواسير[3]".

وعند بيع الجواري ألزم المحتسب البائع حين بيعهن بأن يشملهن بالعطف وألا يفرق بين الأم ووليدها قبل سبع سنين، كما لا يجوز النظر إلى جميع جسدها إلا بعد دفع الثمن وتمام العقد. أو يكون عند المشتري من النسا في بيته فينظرن ذلك، والغلمان ينظر لهم إلى ما فوق السرة دون الركبة، قبل الشراء، كما يمنع بيع الرقيق المسلم لغير المسلمين[4].

أما مشكلات الرقيق فقد تحملها المحتسب في كثير من الأحيان لما سببته العبيد من الخدم والطواشية من مشكلات في الشارع المملوكي، وتصدى لهم بالعقاب والنفي، كما حدث في عام (746هـ/1345م) حينما تسلط العبيد الخدام الطواشية على الناس وصاروا كل يوم يقفون للضراب، فتسفك بينهم الدماء الكثيرة، وتنهب على أثرها الحوانيت بالصليبة خارج القاهرة[5].

(1) ابن بسام: نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص 149.

(2) الشيزري: نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص 85.

(3) الشيزري: نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص 85. ابن بسام: نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص 150.

(4) ابن الأخوة: معالم القربة، ص 238. الشيزري: نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص84. ابن بسام: نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص 149 – 150.

(5) المقريزي: السلوك في معرفة دول الملوك، ج2 ص 695 – 696 ، أبو المحاسن: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ج10 ص 123.

وكان المحتسب يواجه شغب العبيد السود ويقبض على كثير منهم لكثرة فسادهم، ويعاقبهم بالنفي خارج القاهرة مثلما حديث في عام (852هـ/ 1420م) كما كانت تصدر أومره لهم بأن لا يحملوا السلاح سيفا أو عصا. وذلك بسبب ما وقع بين العبيد الجلبان والعبيد السود في ليلة المحمل عام (841هـ/1437م)، من قتال غير متاكفئ، ففقد الكثير منهم أرواحهم وهرب الباقون فنودي في القاهرة أن المماليك لا تتعرض لأحد من العبيد، فسكن الشر وأمن الناس بعد خوف شديد. وقد يرتكب العبيد أفعالا شائنة، مثلما فعلوا عام (852هـ/1448م) حينما هاجم بعضهم حمام النساء، فصدرت الفتوى بأنهم محاربون، أي مستحقون لحد تطبيق الحرابة[1].

- **الحسبة على أهل الذمة:-**

أهل الذمة هم اليهود والنصارى الذين مكبتهم التوارة والإنجيل، والذين لهم كتاب أو ما شابه تعقد الذمة لهم من المسلمين فيدخلون في حماهم مقابل الجزية، أما المشركون ومن أظهر ارتدادا أو إلحادا أو زندقة قلا يقبل منه سوى الاستتابة ولا ذمة لهم عند المسلمين "ولا يقبل منهم غير

شارك أهل الذمة في الحياة العامة في عصر سلاطين المماليك بكل جوانبها وبالإضافة إلى عملهم في الدواوين والجهاز الإداري للدولة المملوكية مثل الوزارة التي تولاها ماجد بن قزوين[2]، كان هنالك العاملون في مجال الطب كالطبيب اليهودي موسى الإسرائيلي[3]، وبديع بن نفيس اليهودي[4] وكذلك عملهم في العمارة والتجارة والصيرفة، والحرف المختلفة كالخياطة والصباغة وغيرها[5].

على كل حال لم يكن هنالك ما يمنع من ممارسة أهل الذمة لسبل العمل في الحرف المختلفة وأعمال التجارة والصناعة ومشاركة المسلمين في مؤسسات مهنية كالمطابخ والوكالات التجارية، بل إن يحوزوا السبق في مهن بعينها كالطب والصيرفة، وحتى التنجيم المجرم شرعًا.

---

(1) المقريزي: السلوك في معرفة دول الملوك، ج4 ص 799 ، 1026 – 1027.
، أبو المحاسن: حوادث الدهور، ج1 ص 131.
، السخاوي : التبر المسبوك في ذيل السلوك، ص 220.
(2)ابن حجر العسقلاني:الدرر الكامنة،ج3 ص361.المقريزي:السلوك في معرفة دول الملوك،ج3 ص60.
(3) أبو المحاسن: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ج10 ص 338.
(4) ابن حجر العسقلاني: إنباء الغمر، ج2 ص 9.
(5)قاسم عبده قاسم:أهل الذمة،ص 145 – 149.ناريمان عبد الكريم:معاملة غير المسلمين،ص 159.

أما دور العبادة واستحداث الجديدة منها وترميم قديمها، فقد ظل يتأرجح بين السماح والمنع حسب القائمين على أمور الحكم في مصر، ونجد أن كتب الحسبة لم تشر فيما نصت عليه على عدم استحداث دور عبادة جديدة لأهل الذمة في أرض المسلمين.

على كل حال كان عقد الذمة يختص به الإمام أو نائبه ويقوم على تنفيذه المحتسب بصفته مختصا بولاية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فهو المنوط بأخذ الجزية منهم والحرص على التزامهم بالعهد العمري[1].

كان المحتسب هو المنوط من قبل الدولة بالإشراف على أهل الذمة والتعامل معهم بكافة طوائفهم، وشهدت المصادر على حسن المعاملة في أوقات كثيرة، حتى عندما تحدث أعمال فردية تسئ إليهم كانت تسارع الدولة بعقاب مرتكب الفعل، من ذلك حين قام رجل من سكان الحسينية عام (714هـ/ 1314م) بشق القاهرة على فرسه وفي يده سيفه "فما وجد بها يهوديا ولا نصرانيا إلا ضربه، فجرح جماعة، وقطع أيدي جماعة، وشج جماعة، ثم أمسك خارج باب زويلة، وضرب عنقه"

وحدث كذلك في العام نفسه أن هجم خطيب الجامع العتيق المجاور للكنيسة المعلقة على النصارى المجتمعين بها "فأخرق بهم وأطفأ الشموع وأنزل القناديل" بسبب استعارة النصارى قناديل الجامع للتجهيز لحضور هذا الاجتماع، فانتهى الأمر بإنصاف النصارى وثقي هذا الشيخ إلى خارج البلد.

كما كان يتم العفو عنهم بفتح كنائسهم التي أغلقت، أو إعادة بناء تلك التي هدمت فيخلع على البطرك ويلبس خلعة التكليف بالاستمرار، كما هو متبع لتقليد الوظائف الكبرى، ومن ذلك ما حدث حين احترقت كنيسة عام (730هـ/ 1330م) وصارت عمدها الرخام جيرًا، فرسم للنصارى بإعادتها فأعيدت.

على كل حال استمرت كثير من الجوانب التي كان للمحتسب الإشراف عليها في عصر سلاطين المماليك على ما كانت عليه في العصور السابقة، فكان محتسب العصر المملوكي يشرف على أهل الذمة، ويأخذهم بالقيود الشرعية، كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

---

(1) السنامي:نصاب الاحتساب،(مخطوط)،ورقات:4 – 5، الشيزري: نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص106 – 107.

وجدير بالذكر أن السلطان كان له سلطة عقاب المحتسب إذا ما ظهر إهماله الذي يقع من ضرر بالغ الخطورة تجاه المسلمين من أهل الذمة، ومن ذلك ما حدث في عهد الناصر محمد بن قلاوون (700هـ/1300م)[1]، عندما بلغ السلطان المؤيد شيخ "ما حل بالمسلمين في الحبشة من الذل، استدعى بطرك النصارى سنة (822هـ/1419م)، فأنكر عليه اضطهاد المسلمين وأهان المحتسب لتهاونه في عدم أخذ النصارى بالقيود الشرعية في ملبسهم وهيئتهم، فنفذ المحتسب أمر السلطان[2].

كما كان المحتسب يأخذ إجراءات أشد من ذلك تحت رعاية السلطان المملوكي، كانت تصل في بعض الأحيان إلى هدم الكنائس لارتفاعها عن مباني المسلمين وقد حدث مثل هذا في سنتي (721هـ/1321م) ، وعام (755هـ/1354م) [3].

ولما كان بطاركة الاسكندرية بحكم العلاقات التي تربطهم بملوك الحبشة وكنيستها يتمتعون باحترام شديد، حيث يحرص حكامها على كسب ودهم ومن ثم إرسال الهدايا إلى سلاطين المماليك، وإذا حدث ما يعكر صفو هذه العلاقة بين البلدين يسارع المحتسب باستدعاء البطريك وتوبيخه مثلما حدث حين طلبه صدر الدين العجمي المحتسب عام (822هـ/1419م) وقرعه بكلام شديد وهدده بسوء العاقبة، بسبب ما بالمسلمين من الذل في بلاد الحبشة تحت حكم الحطي متملكها[4].

شارك أهل الذمة سائر الرعية في المناسبات الخاصة بالدولة، فيجمعهم المحتسب إذا ما حشر أهل مصر بكل فئاتهم لاستقبال سلطان قادم من سفر[5]، فيخرجون بتوارتهم وإنجيلهم وقرآنهم، لإظهار الفرحة بقدومه، وإذا تم حث الجمهور للخروج إلى الصحراء للصلاة والدعاء لرفع البلاء أو جلب السقاء، خرج الجميع بكتبهم المقدسة ملبين النداء، حتى إذا احتاج المحتسب عمالا للعمل في الحفائر كما حدث عام (818هـ/1415م) ن حين طلب المحتسب خروج الناس لحفر البحر تجاه

(1) المقريزي: السلوك في معرفة دول الملوك، ج1 ص909 – 912.

(2) أبو المحاسن، ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ج6 ص398، وما بعدها.

(3) المقريزي: المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، ج4 ص405 – 406.

(4) المقريزي: السلوك في معرفة دول الملوك، ج4 ص 493 – 494.

(5) أبو المحاسن: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ج12 ص 13، ابن إياس: بدائع الزهور، ج1 ص 289.

منشأة المهراني، فخرجوا بما فيهم جميع اليهود والنصارى للعمل ليلا ونهارا مع تحصيل الأموال، وناهم من الأعوان كلف كبيرة[1].

كان المحتسبون وأعوانهم يحملون على أهل الذمة، كلما صدرت الأوامر لإلزامهم بالشروط العمرية والتشدد معهم في كثير من الأحيان حيالها. ففي عهد الظاهر بيبرس (658- 676هـ/ 1260- 1277م) تورط عدد من النصارى في إحراق مساجد المسلمين، وثبتت التهمة عليهم فعوقبوا بالضرب الشديد، وغرموا ثمن الخسائر نحو خمسين ألف دينار[2].

كما تم رفع أيدي الأقباط من غالب تعلقاته فافتقر أكثرهم في أيامه، وباشروا الصنائع كالتجارة والبناية، ولازال أمرهم على ذلك حتى تراجع في أواخر الدولة الناصرية محمد بن قلاوون[3]، وكذلك فعل المنصور قلاوون عام (689هـ/1289م) حينما أصدر مرسوما بعدم استخدام أحد من الأمراء في دواوينهم أحدا من النصارى واليهود، وتشدد في هذا الأمر فاستجاب له الأمراء كافة[4].

كان المحتسبين في العصر المملوكي يستمرون في المتابعة أهل الذمة وحملهم على الالتزام بتنفيذ الشروط العمرية وكان ذلك وفقا لما تقتضيه الظروف، فإذا مر زائرون من الأمراء او السلاطين وأدى ملاحظاته بشأن تنامي نظاهر النعمة على أهل الذمة، كم حدث عام (700هـ/ 1301م) فكن يتم إصدار اللازم من المراسيم التي تجوب آفاق الدولة ما بين دمقلة في النوبة والفرات في الشام، بألا يستخدم أحد منهم بديوان السلطان ولا بدواوين الأمراء، وألا يركبوا خيلا ولا بغالا، وأن يلتزموا سائر ما شرط عليه[5].

(1) المقريزي: السلوك في معرفة دول الملوك، ج4 ص 313 - 315.

(2) ابن دقماق: الجوهر الثمين، ج2 ص 73. المقريزي: السلوك في معرفة دول الملوك، ج2 ص 535.

(3) أبو المحاسن: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ج7 ص 198.

(4) المقريزي: السلوك في معرفة دول الملوك، ج3 ص 753. أبو المحاسن: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ج7 ص 324.

(5)المقريزي:السلوك في معرفة دول الملوك، ج3 ص 910وما بعدها ابن إياس:بدائع الزهور،ج1 ص 408.

ودائما كان المحتسب يقوم بتذكير أهل الذمة بوجوب التزام تلك الشروط، ويضاعف على المفسدين منهم والمخالفين الجزية، فيؤخذ من كل نصراني جاليتان، وتلبس سائر النصارى عمائم زرقاء وجبابا زرقا ويشدوا الزنار في أواسطهم، وأن يطردوا من كافة الجهات الديوانية والأشغال السلطانية، ولكن على أرض الواقع، لم ينفذ حكمها، ولا طولب نصراني بزيادة، ومنع النصارى من المباشرات أيام قلائل، ويعود كل شيئ إلى سابق عهده بفعل الأسالمة من الوزراء، الذين يدخلون ويعطل المصالح في سائر الأعمال[1]، ففي أيام الأشرف برسباي عام (825هـ/1422م) منع أهل الذمة من الخدمة في الدواوين فلم يتم ذلك[2].

وفي الأعوام (851هـ / 1447م) ،(852هـ/ 1448م) كانت الأوامر تصدر بعدم السماح لأهل الذمة بتطبيب أبدان المسلمين، خلال حسبة يارعلي العجمي محتسب القاهرة في عهد السلطان الظاهر جقمق، ولكن سرعان ما كانت تعود الأوضاع لسابق عهدها، فلم يتم تنفيذ تلك الأوامر[3].

في كثير من الأحيان كان المحتسب يباشر تنفيذ مهامه تجاه أهل الذمة دون تريث، كما حدث في عام (780هـ/ 1378م)، حينما قام المحتسب جمال الدين بهدم كنيسة أبي النمرس، بناء على قول أحد الأشخاص حيث سمع صوت ناقوسها يصدح ليلا وقيل له إن هذه الكنيسة يعمل فيها ذلك كل ليلة حتى ليلة الجمعة وفي يومها والخطيب على المنبر مما يحدث إرباكا للمصلين أثناء صلاة الجمعة، وعدم استطاعتهم الإنصات إلى الخطبة، فسعى عند جمال الدين لهدمها فقام بذلك قياما تاما في عهد الوزير الأسلمي ابن مكناس الذي أشيع له يدا في إذلال المسلمين وقتئذ، فشحن النفوس ضد أهل الذمة، كما قيل عن كريم الدين الوزير المسلماني مثل ذلك، وقت حدوث فتنة الحرائق عام (721هـ/ 1321م) السالف ذكرها، وأنها كانت من كيده وبموافقته وتحت بصره[4].

(1) النويري: نهاية الأرب، ج31 ص 7 وما بعدها، ابن دقماق: الجوهر الثمين، ج2 ص 204 وما بعدها. المقريزي: السلوك في معرفة دول الملوك، ج3 ص924 وما بعدها.

(2) أبو المحاسن: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ج14 ص 84 ، ابن إياس: بدائع الزهور، ج2 ص 82.

(3) أبو المحاسن: حوادث الدهور، ج1 ص 131، ابن إياس: بدائع الزهور، ج2 ص 265.

(4) المقريزي: السلوك في معرفة دول الملوك، ج1 ص 223 وما بعدها. الموعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، ج2 ص 515.

- **المساجد وأئمتها وخطبائها ومؤذنيها:-**

تعهد المحتسب أئمة المساجد وخطبائها بالرعاية والمراقبة ويختارهم وفقا لشروط بعينها، فكان يجب أن يكون الإمام في الصلاة "رجلا عاقلا قارئا فقيها سليم اللفظ ، عالما بأحكام الصلاة، حافظا للقرآن[1]".

أما المؤذن، فيجب أن يكون حسن الصوت، عالما بأوقات الصلاة ويمتحن في ذلك نظرا لأهمية الميقات وقتئذ، ولا "يؤذن في المنارة إلا عدل، ثقة، أمين، عارف بأوقات الصلاة[2]".

ويشرف المحتسب على شئون المساجد والجوامع من حيث الطهارة وإلزام القائمين عليها بكنسها وتنظيف حصرها، وحوائطها وغسل قناديلها، وإشعالها كل ليلة، ويأمرهم بغلق أبوابها عقب الصلاة وصبانتها من أن يأكل فيها أو ينام أحد أو يعمل صناعة أو يبيع سلعة، أو ينشد ضالة، أو يجلس فيها الناس لحديث الدنيا[3].

كان المحتسبون في أحيان كثيرة يفرضون المزيد من الضوابط على المؤذنين، فنجد المحتسب صلاح الدين البرلسي (ت 764هـ/ 1362م) يأمر المؤذنين أن يقولوا في ليالي الجمعة بعد أذان العشاء الآخرة، وفي السلام قبل الفجر: السلام عليك يا رسول الله، الصلاة والسلام عليك يا رسول الله[4]، فاستمر ذلك.

وذكر المقريزي تعبيرا عن جهل نجم الدين الطنبدي أحد المحتسبين، الذي أمر المؤذنين بالقاهرة ومصر عام (791هـ/ 1389م) أن يزيدوا في الأذان لكل الصلوات عبارة (الصلاة والسلام عليك يا رسول الله) عدة مرات، وذلك لأن رجلا من المتصوفين الذي كان الناس فيه اعتقاد، زعم أنه رأى رسول الله في منامه يأمره أن يقوم لنجم الدين الطنبدي المحتسب، يأمر المؤذنين أن يصلوا

(1) ابن الأخوة: معالم القربة في أحكام الحسبة، ص 264- 265.

(2)الشيزري: نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص 114- 115. ابن الأخوة: معالم القربة، ص 267 - 269. ابن بسام: نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص 176 - 177.

(3)الشيزري: نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص 110 - 111

، ابن بسام: نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص 175.

(4) المقريزي: السلوك في معرفة دول الملوك، ج3 ص94 .

عليه عقب كل أذان، فمضى، إلى الطنبدي، وكان في غاية الجهل، فسره قول هذا الرأي، وأمر بذلك، واستمر حتى وفاته عام (820هـ/1417م)[1].

- **الاحتساب على الوعاظ:-**

نظر المحتسب في خطب المساجد والعظات بالمجالس والمدارس والزوايا، ومن ذلك ما قام به جمال الدين محمود المحتسب ضد الواعظ الشيخ زين الدين عمر القرشي في عام (781هـ / 1380م)، كان واعظا بالجامع الأزهر، من أجل اتهامه بأن ما يورده من الأحاديث يثبت الصفات الإلهية.

وبعد أن وصل للمحتسب أن هذا الواعظ هو وابنه شهاب الدين، يقولا كلاما بين العامة يؤدي إلى التشبيه، فرسم عليهما بالسجن، بعد أن شهد جماعة بكلام قاله يتعلق بالصفات، واستمر مودعا بالسجن هو وابنه حتى تدخل القاضي برهان الدين بن جماعة في أمره وأطلق سراحه بعد ستة أشهر[2].

- **مجالس الوعظ والقص:-**

عنيت مجالس الوعظ والقص باهتمام المحتسب، من خلال ضبط ما يقام فيها من قول أو فعل، بحيث لا يخرج ذلك عن صحيح الدين، ولا تروى أحاديث مفتراة عن النبي –صلى الله عليه وسلم–، أو تظهر أفعالا منكرة وخزعبلات سحرية وشعوذة[3].

- **الاحتساب على مدرسي الحديث الشريف:-**

في شهر جمادى الآخرة عام (781هـ/ 1379م)، عقد مجلسا لمحاكمة عز الدين الرازي أحد مدرسي الحديث بالمدرسة المنصورية، ، حيث رفضه الشيخ الأبناسي والشيخ العراقي وغيرهما لأنه لا يعرف شيئا عن الأحاديث، وأحضروا له "جزأ من صحيح البخاري ليقرأ فيه، فصحف في مواضع واضحة، فافتضح.."

(1) المقريزي: السلوك في معرفة دول الملوك، ج3 ص639.

(2) المقريزي: السلوك في معرفة دول الملوك، ج2 ص370. ابن حجر العسقلاني: إنباء الغمر، ج1 ص 307.

(3) المراغي: الحسبة في الإسلام، ص 28.

وأنقذ الأمر المحتسب جمال الدين بأن أخذ التدريس لنفسه، وليحسن أداءه أتى بكبار المحدثين إلى منزله، وقرأ عليه ، ووظب على سماع الحديث على بعض المشايخ[1]، ومن المعروف أن هذا المحتسب كان فقيها وقاضيا ومدرسا وخطيبا في بعض المدارس أيضا، فتذكر، المصادر أنه خطب خطبة الجمعة بالمدرسة الظاهرية المستجدة عقب إنشائها في اليوم العاشر من شهر رمضان عام (788هـ/1386م)[2].

- **الصلاة والمصلين:-**

أشار جملة من المهتمين بأمر الحسبة والمحتسب منهم ابن قيم الجوزية[3]، وضياء الدين يوسف[4]، والسنامي[5]، والمراغي[6] إلى اهتمام المحتسب بإقامة الصلاة والحض على أدائها، وأنها كانت من أهم أولويات المحتسب، ويحض على إقامة الصلاة الجامعة بالمساجد.

ويذكر القلقشندي فيما أورده في سجل تولية محتسب القاهرة أنه كان يتعين على المحتسب أن يصدر أوامره إلى أهل الأسواق بإقامة الجماعات والجمع، ويقابل من تخلف عن ذلك بالتأديب الذي يردع من أصر فيه على المخالفة ويزع[7].

كما حرص المحتسب على إلزام العامة بالأسواق بالصلوات الخمس اليومية والصلاة الجامعة من يوم الجمعة ومراقبتهم، ويذكر ابن الأخوة أنه من شغل عنها بتثمير مكسبه، او لها عنها بالإقبال على لهوه ولعبه، فحده بالآلة العمرية –الدرة– التي تضع من قدره وتذيقه وبال أمره[8].

---

(1) ابن حجر العسقلاني: إنباء الغمر، ج1 ص 306 – 307.

(2) المقريزي: السلوك في معرفة دول الملوك، ج3 ص549.

(3) ابن قيم الجوزية: الطرق الحكمية، ص 248 – 249.

(4) ضياء الدين: أحكام الاحتساب، (مخطوط)، ورقة: 13.

(5) السنامي: نصاب الاحتساب، (مخطوط)، ورقة: 4.

(6) المراغي: الحسبة في الإسلام، ص21 – 22.

(7) القلقشندي: صبح الأعشى في صناعة الإنشا، ج11 ص 210 – 212.

(8) ابن الأخوة: معالم القربة في أحكام الحسبة، ص 265.

ويشير الماوردي[1] وابن تيمية[2]، وابن قيم الجوزية[3] أن المحتسب كان واجبا عليه حث الناس على أداء الصلوات الخمسة بالمساجد حتى تقوى العقيدة في قلوب العامة وتصلح أحوالهم ويثبت إيمانهم.

- **المكاتب التعليمية (الكتاتيب) وتعليم الصبية:-**

خشي أمراء المماليك من عادية سلطانهم على من يخلفونه من ذريتهم، فاستكثروا من بناء المدارس والزوايا والربط، ووقفوا عليها الأوقاف الجليلة، فعظمت الفائدة وكثر طلاب العلم ومعلموه بمصر، وارتحل الناس إليها في طلب العلم[4].

كان هنالك صنفان من المكاتب التعليمية، الأول هو ذلك المكتب الذي يرسل إليه الآباء أولادهم ليتعلموا فيه مقابل أحر مدفوع لصاحبه، والثاني: فاختص بالأيتام، حيث يعلم فيه الطف اليتيم وكذلك الفقير الذي لا يستطيع ذووه دفع أجرة تعليمه، وهؤلاء يوقف المحسنون لهم الأوقاف الخيرية للصرف على تعليمهم لوجه الله تعالى، ويعطى لهم أيضا معاليم عينية ونقدية، هم ومعلميهم ومؤدبيهم[5].

ويسمى مكتبهم هذا مكتب السبيل حيث جرت العادة على بناء تلك المكاتب بجوار المسجد والمدرسة فوق السبيل المجعول للشرب بهدف نيل الثواب من الله عز وجل. ومن أمثلة مكتب السبيل، ما أنشائه السلطان قلاوون ملحقا بمجموعته المعمارية الكبيرة. وتذكر وثيقة حجة أوقاف المنصور قلاوون أن هنالك راتبا أو معلوم فقيه وعريف، وجراية أيتام وكسوتهم، ومثن ألواح ومحابر وأقلام، وثمن حصائر بالمكتب المذكور[6].

---

(1) الماوردي: الأحكام السلطانية، ص 244 – 245.

(2) ابن تيمية: الحسبة في الإسلام، ص8-9.

(3) ابن قيم الجوزية: الطرق الحكمية، ص 248 - 249.

(4) ابن خلدون: المقدمة، ص 434 – 435.

(5) عبد الغني محمود عبد المعطي: التعليم في مصر زمن الأيوبيين والمماليك، دار المعارف، ط2، القاهرة، 2001م، ص 75.

(6) محمد حمزة إسماعيل الحداد: السلطان المنصور قلاوون، تاريخ أحوال مصر – منشأته المعمارية، (سلسلة صفحات من تاريخ مصر،رقم 22) ، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، (1413هـ / 1993م)، ص 54 - 55.

ويذكر النويري أن مكتب السبيل رتب فيه فقيهان يعلمان ستين صغيرا من الأيتام والمسلمين كتاب اله، ورتب لهما جامكية في كل شهر وجراية في كل يوم، ورتب للأيتام في كل يوم رطلان خبزا وكسوة في الشتاء والصيف[1].

اشترط المحتسب في مكان هذه الكتاتيب شروطًا وفي شخص المعلم ومعاونه شروطا كذلك ، فنرى أنه يحذر من تعليم الصبيان الخط داخل المساجد، وهي أول الشروط التي وضعها المحتسب لمكان تلك المكاتب، استجابة لأمر الرسول –صلى الله عليه وسلم- بتنزيه الجوامع من الصبيان والمجانين لأنهم يسودون حيطانها وينجسون أرضها إذ لا يحترزون من البول وسائر النجاسات[2].

وكانوا يتخذون أماكنها الدروب المسلوكة للمسلمين، وفي الأسواق والأماكن المأهولة بالسكان وغير المتطرفة بعيدا عن العمران، فينبعي أن يكون موضع الكتاب بالسوق إن أمكن ذلك، فإن تعذر فعلى شوارع المسلمين أو في الدكاكين، ويكره أن يكون في موضع يخفى عن أعين المارين بالطريق، إذ في ذلك من المفاسد ما لا يخفى[3].

وأنيط بالمحتسب متابعة أداء المعلم في هذه المكاتب، كان يأمره بأن يعامل الأطفال كلهم سواء غتيهم كفقيرهم، ولا يسمح بأي مسلك من شأنه أن يشعر الفقير بعوزه، فلا يترك دكة تدخل له الكتاب لأن في ذلك ترفعا لابن الغني، وانكسارا لخاطر الفقير واليتيم[4]. وأن يبدأ بتعليمهم القرآن الكريم بعد معرفة الحروف وضبطها بالشكل، ثم أصول الحساب مستحسن الأدب والشعر، ويحرص على ترغيبهم في السلاة حين بلوغهم السابعة ، ولا يتعاون في حثهم على بر الوالدين ، والانقياد لأمرهم بالسمع والطاعة، وتقبيل أيديهم عند الدخول إليهما. كما أمر المحتسب المعلم ألا

(1) النويري: نهاية الأرب، ج31 ص 112.

(2)الشيزري: نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص 103. ابن الأخوة: معالم القربة، ص 260. ابن بسام: نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص 161.

(3) ابن الحاج: المدخل، ج2 ص 313 – 314.

(4) ابن الحاج: المدخل، ج2 ص 314.

يضرب صبيا بعصا غليظة تكسر العظم ولا رقيقة تؤلم الجسم، بل تكن وسطا[1] ألا يضرب الصبية ضربا مبرحا[2].

وذكر ابن كثير أن شيخ الإسلام ابن تيمية في عام (701هـ/ 1301م)، كان يعزر ويحلق رؤوس الصبيان، فشكاه جماعة من الحسدة[3]، الذين لم يفهموا أن حلق رأس الصبي أشد وجعا من ضربه بالعصا لتأديبه على سوء الأدب، فقد أصاب هذا العالم فيما رأه حسنا وأخذ مأخذ الحكمة، واحتسب بحزم ورفقا بهم.

ويشير ابن بسام أنه وجدت هنالك معلمات للبنات، وقد أمرهن المحتسب بأن يمنعن بالغات البنات نت الفواحش، ومن القصائد والأشعار والكلام الذي لا خير فيه ، ويمنعن من زينتهن وبهرجتهن يوم عيدهن[4].

2- دور المحتسب في النواحي العمرانية:

ويضلع بهذا الدور: التنظيم والإشراف على الطرق والشوارع، تراخيص البناء وإزالة المخالفات، الزوايا والخانقاوات، أماكن مجالس القضاء والحكم، إصدار التصاريح الخاصة بالمساجد والمدارس، المدارس الفقهية وعمارتها.

- **التنظيم والإشراف على الطرق والشوارع:-**

أورد ضياء الدين تفويض المحتسب لأمر الشوارع، لأن الأمر في الشوارع مفوض إليه نصاب الاحتساب[5] على حد قوله، فكان التصرف في الطرق العامة والشوارع يعود إلى المحتسب. وكانت بالقاهرة وحدها نحو أربعة آلاف شارع ودرب[6].

(1)الشيزري: نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص 103 – 104. ابن الأخوة: معالم القربة، ص 260 – 262.
ابن بسام: نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص 161 – 162.
(2) المقريزي: اتعاظ الحنفى، ج2 ص 225 ، والمواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، ج1 ص 464
، المراغي: الحسبة في الإسلام، ص 29.
(3) ابن كثير: البداية والنهاية، ج14 ص 19.
(4) ابن بسام: نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص 163.
(5) ضياء الدين: نصاب الاحتساب، (مخطوط)، ورقة 16 – 19.
(6) سعيد عبد الفتاح عاشور: المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك، دار النهضة العربية1، القاهرة، ط1، 1962م، ص 84.
علاء طه رزق: عامة المماليك في عصر سلاطين المماليك، عين للدراسات والبحوث الإنسانية، القاهرة، ط1، 2003م، ص 120.

وكان على المحتسب تنظيم وتنسيق الطرقات التي بهذه الشوراع وتلك الدروب وما بها من حوانيت في أسواقها وممراتها. إذ كانت الشوارع في المدن المصرية زمن عصر سلاطين المماليك في معظمها ضيق والمنازل والحوانيت أيضا بنيت متلاصقة على نحو يعيق السير والمرور، وكانت الشوارع تنحني بطرق عفوية وامتداد الطرق تبدو ويكأنها في كثير من الأحيان مسدودة النهاية[1].

وذكر المقريزي[2]، وابن إياس[3] أن الأوامر كانت تأتي أحيانا تطلب من أهل الأسواق والحارات إنشاء دروبًا، كما حدث في عام (728هـ/ 1327م) إذ تم إلزام الأهالي بعمل درب على كل حارة، وتم ذلك الإجراء نفسه عام (903هـ/1497م)

- **تراخيص البناء وإزالة المخالفات:-**

كان المحتسب يصدر تراخيص البناء من قبل الدولة لهذه الأبنية[4]، وكان المسؤول أيضا عن هدم العمائر التي أقيمت بوسائل غير شرعية، ومن أبرز تلك الأمثلة التي تجلت في هذا الشأن ما أورده ابن إياس فيما حدث عام (882هـ/1477م) حين أمر بتوسيع الطرقات والأزقة، فألزم أحد النواب الشافعية بإصدار فتوى بهدم ما وضع في الشوارع والأسواق، بغير طريق شرعي، من أبنية وربوع وحوانيت وسقايف ورواشن ومصاطب وغيرها.."

واستمرت هذه العمليات التي قامت على التنظيم من خلال هدم ما هو غير شرعي مما ذكر حتى سنة (883هـ/1478م) إذ تجلت المنافع التي ظهرت من وراء هذه التوسعة في طرقهم ، ولكن على الجانب الآخر بلغ الأمر غاية الضرر لبعض الجماعات من الناس بسبب هدم ربوعهم وحوانيتهم، فاضطربت أحوال القاهرة وكثر الهدم في الكثير من الأماكن، ولا سيما المطلة على الشوارع[5].

---

(1) جاستون فييت: القاهرة مدينة الفن والتجارة، ترجمة: د. مصطفى العبادي، فرنكلين للطباعة والنشر، نيويورك – بيروت، 1968م، ص118.

(2) المقريزي: السلوك في معرفة دول الملوك، ج2 ص301.

(3) ابن أياس: بدائع الزهور في وقائع الزهور، ج3 ص383.

(4) قاسم عبده قاسم: أسواق مصر في عصر سلاطين المماليك، مكتبة سعيد رأفت، جامعة عين شمس، القاهرة، 1978م، ص 30، 31.

(5) ابن أياس: بدائع الزهور في وقائع الزهور، ج3 ص127.

وإذا ارتفعت الشوارع عن حد محدد ألزم أصحاب الدكاكاين قاطبة، قطع الطرقات من الشوارع، مثلما حدث في عام (909هـ/ 1503م) حيث صدرت الأوامر لأرباب الحوانيت بقطع طرقهم قدر الذراع، وكانت الطرقات قد عليت، ونفذت الدولة المملوكية من خلال المحتسب أعمال الحسبة على الطرقات بهذه الطريقة كما ارتأت، رغم وقوع الأضرار التي لحقت بهم بسبب الكلفة على ذلك[1].

أما الأبنية الآيلة للسقوط، فكان يتم هدمها على حساب أصحابها حتى لا تقع فوق رؤوس السابلة[2].

لم يسمح المحتسب بوجود العوائق في طرق المارة، ولو تمثل هذه العائق في شجرة يتظلل بها أو زاوية للصلاة، فيأمر فورا بهدمه حتى وإن اتسع الطريق، فيأخذهم بهدم ما بنوه ولو كان المبنى مسجدا، لأن مرافق الطرق للسلوك لا للأبنية[3].

ولعل البعض سيتسائل كيف يتم للمحتسب الأمر في هدم بناء أو مسجد أو زاوية على الطريق ينتفع بها، فمن المؤكد أنه كان يعلم أن يقوم على أساس ما ذكره الرسول الكريم –صلى الله عليه وسلم– فيما أورده ابن الحاج في المدخل" ((من اقتطع من طريق المسلمين وأفنيتهم قيد شبر من الأرض طوقه يوم القيامة من سبع أرضين[4]))".

وذكر أبو المحاسن[5] وابن إياس[6] أن السلطان الأشرف إينال مر بجزيرة "أروى" المعروفة بالجزيرة الوسطى، عام (861هـ/1456م) فأمر بأن لا يعمر أحد من الناس عمارة بجزيرة أروى ولا بساحل بولاق لما رأى من ضيق الطريق من كثرة العمائر والأخصاص، وأمر كذلك بهدم الكثير مما كان يعيق المرور من الأخصاص والدكاكين التي بالطريق فهدمت عن آخرها.

(1) ابن أياس: بدائع الزهور في وقائع الزهور، ج4 ص59.
(2) المراغي: الحسبة في الإسلام، ص 29.
(3) الماوردي: الأحكام السلطانية، ص 258.
(4) ابن الحاج: المدخل، ج2 ص82.
(5) أبو المحاسن: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ج6 ص118.
(6) ابن أياس: بدائع الزهور في وقائع الزهور، ج2 ص346.

نال هذا الفعل إعجاب الكثير من الناس لأن كل واحدا منهم له في الساحل حق كحق غيره، فلا يجوز استقلال أحد دون غيره. كما أن هذا الإجراء منع حجب الساحل عن الناظر والمار بالطريق.

تحدث الماروديّ[1] وابن الأخوة[2] والسنامي[3]، وضياء الدين[4] عن الأوامر والواجبات التي أداها المحتسب لتسهيل المرور في الطرق والدروب، ويذكرون أن المحتسب كان دائما يحذر من أية مخالفات تسبب إعاقات تعترض السبيل أمام السالكين فيه، فمنع خروج المزاريب من جدران المنزل إلى نهر الشارع وكذلك آبار الحشوش، أو ربط الدواب وتركها على قارعة الطريق، أو غرس الأشجار أو نصب الدكك، وغيرها من الأمور التي يستلزم إزالة معوقات الطرق وتساعدة على سهولة المرور بها.

- **الزوايا والخانقاوات:-**

اهتم المحتسب المملوكي بمباشرة الزوايا ومريديها، فقد كانت كل زاوية بمصر معينة لطائفة من الفقراء، وأكثرهم الأعاجم، وكان يجعل كل واحد منهم راتبا يوميًا، من المأكل والمشرب والحلوى، وكسوة سنوية[5].

كما اهتم المحتسب بسير عملية التعليم بهذه الزوايا والخانقوات، ويمنع أي تجاوزات قد تحدث بها، حيث إنه كان يحضر اجتماعات المشايخ في تلك الخانقاوات، فيما ذكره ابن كثير عن حضور أحد المحتسبين في مشيخة الخانقاه في يوم الجمعة في الحادي عشر من ذي القعدة عام(703هـ /1304م)[6].

كانت الخانقاوات منارات للعلم حيث يجلس بها المشايخ العلماء لإلقاء دروسهم، ويتم تحفيظ القرآن الكريم ودروس الفقه والفرائض واللغة العربية للطلبة والعامة أيضا.

---

(1) الماوردي: الأحكام السلطانية، ص 258.
(2) ابن الأخوة: معالم القربة في أحكام الحسبة، ص 135.
(3) السنامي: نصاب الاحتساب، (مخطوط)، ورقة: 85 – 87.
(4) ضياء الدين: نصاب الاحتساب، (مخطوط)، ورقة 16 – 19.
(5) المقريزي:المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار،ج2 ص415.ابن الفرات:تاريخه،ج8ص 29– 32.
(6) ابن كثير: البداية والنهاية، ج14 ص 29.

وكان المحتسب مكلف بالنظر في الشكاوي التي تصدر عن هذه الخانقاوات وتلك الزوايا، من ذلك يذكر المقريزي أن أحد المحتسبين منع الشيخ شهاب الدين الأنصاري من التدريس بعد أن شكا منه طلبة زاوية الشافعي بجامع عمرو بن العاص في عام (721هـ/1321م)، بعد أن أبدى طلبة العلم فيه القوادح، فصرف عنهم، وولي عوضه قاضي القضاة بدر الدين بن جماعة[1].

ويذكر أبو المحاسن، أنه في عام (852هـ/1448م) صدرت الأوامر بمنع الشيخ راجح بن الرفاعي وجماعته بأنهم لا يفعلون في زواياهم ما لا يجوز كالمزمار والطار ، بمقتضى مرسوم شريف[2] أصدره المحتسب، لمنع هذه الأمور.

- **أماكن مجالس القضاء والحكم:-**

وجد اهتمام بالغ بمجالس القضاء والحكم، فوضعت القواعد الازمة لعقدها، وكانت من أجل المهام المنوط بها المحتسب، وسبب ذلك هو أن معظم محتسبي العصر المماليكي في بدايته من الفقهاء والقضاة، وقضاة القضاة العلماء.

ويشير كل من الشيزري[3] وابن الأخوة[4]، أن القاضي لم يكن يجلس للحكم بين الناس في الجامع والمسجد، وذلك حتى لا يحدث ما سوء أو يدنس مكان العبادة، وإنما كان يجلس للحكم في موضع واسع في وسط البلد يعرفه الناس.

ويكون القاضي حليما متعقلا، فلا يصدر حكمه وهو في حالة من الغضب والشطط، ولا يصدر حكمه على خصم يحمل له عداء أو كره شخصي له، وكان القاضي يضع عينه لمراقبة أعوانه لينزههم عن أخذ الرشوة من أي طرف من أصحاب النزاعات، وينصح القاضي بترك الوكلاء حيث الحق يظهر سريعا في حديث المتخاصمين إذا لم يكن لهما وكيل[5].

---

(1) المقريزي: السلوك في معرفة دول الملوك، ج2 ص233.

(2) أبو المحاسن: حوادث الدهور في مدى الأيام والشهور، ج1 ص131.

(3) الشيزري: نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص 113- 114.

(4) ابن الأخوة: معالم القربة، ص 303 – 304.

(5) ابن بسام: نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص 173. الشيزري: نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص 115. ابن الأخوة: معالم القربة، ص 306.

ويتجلى دور المحتسب في الرقابة على القاضي حسبة عليه ، فيما يقع منه من منكرات، ويمنعه ويخوفه من غضب الله عز وجل وعقابه ، وهذا من صميم عمل المحتسب بالحسبة، وفي المقابل فإن المحتسب يحمل الناس على قبول الحكم من القاضي، ومتى رأى رجلا يسفه في مجلس الحكم أو يطعن على الحاكم في حكمه، أو لا ينقاد إلى حكمه عزره على ذلك[1].

- **إصدار التصاريح الخاصة بالمساجد والمدارس:-**

أنيط بالمحتسب إصدار التصاريح والأذون الخاصة بالمساجد والمدارس، فكان المحتسب مسؤولا عنها، من ذلك ما حدث في مدرسة القاضي بدر الدين بن سويد (ت 845هـ /1441م)، قبل استكمالها، وكان قد وقفها مسجدا، وجعل فيها مدرسا وطلبة، فعقد مجلس للنظر فيها حيث عمد وجيه الدين ابنه إلى تغيير الدرس والطلبة إلى "خطبة يكون الخطيب بدل المدرس والمؤذنين بدل الطلبة، وتوسل ببعض الأمراء فاستذان له في إقامة الخطبة من غير أن يفصح له بحقيقية الحال، فأذن فيها" وأصدر له هذا الإذن أو التصريح المحتسب القاضي بدر الدين العيني "فأثبت الإذن وحكم بموجبه، فأقيمت بها خطبة وعمل للمؤذنين دكة، ووضع المنبر فيها بجانب المحراب على العادة[2]".

ونخرج من هذا الحدث أن تصريح إقامة مدرسة، ختلف عن تصريح إقامة مسجد بأئمته وخطبه ومؤذنيه، فأولئك لهم تصريحا آخر، وفي كل الأحوال كان هذا والإذن يؤخذ من السلطان ويثبت بواسطة المحتسب أو القاضي.

- **المدارس الفقهية وعمارتها:-**

أقيمت المدارس الفقهية باهتمام شديد وبهمة عالية في عصر سلاطين المماليك بمصر، وقد لفت كثرة عدد تلك المدارس أنظار الغرباء من الرحالة والوافدين الذين يأتون زائرين لمصر، مثل ابن بطوطة (ت 779هـ) الرحالة المغربي، الذي دخل مصر في عصر السلطان المملوكي الناصر محمد بن قلاوون، وبهر بما كان فيها من عمائر ومدارس، فقال عنها: "أما المدارس بمصر فلا يحيط أحد بحصرها لكثرتها[3]".

---

(1)الشيزري: نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص 114- 115. ابن الأخوة: معالم القربة، ص 305- 306.

(2) السخاوي: التبر المسبوك في ذيل السلوك، ص 9.

(3) ابن بطوطة: تحفة النظار في غرائب الأنظار وعجائب الأسفار (رحلة ابن بطوطة)، الرباط، أكاديمية المملكة المغربية، 1417هـ، ج1 ص 114.

كانت المساجد هي أولى المعاهد التعليمية بمصر قبل ظهور المدارس بشكلها المتعارف عليه اللآن، ويرتب بها المدرسون من القضاة الفقهاء وقضاة القضاة على المذاهب الأربعة للتدريس فيها.

ومن هذه المدارس المدرسة الناصرية: اكتملت عمارتها في عام (703هـ/ 1303م) بين القصرين ورتب لها كل من ابن مخلوف مدرس المالكية، وقاضي القضاة أحمد السروجي مدرس الحنفية، و الحراني مدرس الحنابلة، وصدر الدين بن المرجل مدرس الشافعية[1].

اعتني المنصور قلاوون بالمدارس وإقامتها عام (982هـ/ 1283م) وأوقف عليها الأوقاف الجليلة، ورتب لها إماما شافعي المذهب له في كل شهر ثمانون درهما وريسا ومؤذنين، ورتب بها دروس للمذاهب الأربعة، لكل طائفة مدرس له في كل شهر مائتا درهم وثلاثة معيدين لكل منهم خمسة وسبعون درهما ، وغير هؤلاء من القومة والفراشين والبواب[2].

كما جعل التدريس فيها لتفسير كتاب الله ويقوم به مدرس ومعيد ويتلقاه طلبة عدتهم ثلاثون نفر لهم في كل شهر ثلاثمائة درهم، وكذا درس الحديث له مدرس ومعيد وطبلة وقارئ للحديث يقرأ للعامة أيضا، وأنشأ بها خزانة للكتب[3].

وكان لخزانة الكتب قائم على أعمالها يسمى "خازن" يتقاضي أربعين درهما كل شهر، وضمت هذه الخزانة كتب التفسير والحديث والفقه واللغة والأدب والشعر وحتى الطب، وكان المشرف على خزانة الكتب بالمدرسة يختار من الفقهاء ويراعى فيه سعة العلم والأمانة، ويقوم بحفظ الكتب وترتيبها، ويضبط ما يؤخذ منها للاشتغال بها بحيث لا تخرج الكتب من المدرسة، كما جعل للمدرسة خدام وحفظة يمنعون من يعبر إليها في غي أوقات الصلوات[4].

---

(1) المقريزي: السلوك في معرفة دول الملوك، ج3 ص 951 – 952.

(2) النويري: نهاية الأرب في فنون الأدب، تحقيق الباز العريني، مركز تحقيق التراث، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، (1412هـ/ 1992م)، ج31 ص 112.

، ابن الفرات: تاريخه ، ج8 ص 10.

(3) زبيدة محمد عطا: خزانة الكتب في العصرين الأيوبي والمملوكي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1992م، ص18 – 19.

(4) النويري: نهاية الأرب في فنون الأدب، ج30 ص 341 ، ج31 ص 111 – 112.

لم تنشأ كل المدارس بهذا الأسلوب وهذا السلوك ، وكان أحدها يقام بالسخرة، والاستيلاء على مستلزماتها من أيدي الناس، يتضح ذلك من خلال عمارة مدرسة الأمير أقبغا عبد الواحد، الذي أقام مدرسة ابتلي الناس في عمارتها ببلايا كثيرة، فعمل الصناع بها كان في كل أسبوع يوما مجانيا كالسخرة، غصبا عنهم بغير أجر، كما حمل مواد البناء بغصب أشياء الناس والاستيلاء عليها وسرقتها من العمائر الأخرى، وكان القائم على الإشراف في عمارتها مملوكا اتهم بالظلم والعسف مع الحرفيين والصناع، وكان يضربهم ضربا مبرحا. وبعد اكتمالها علم لها الشريف المحتسب بسطا بنحو ستة آلاف درهم، على أن يلي تدريسها، فلم يتم له ذلك[1].

كان هذا المحتسب يوهم بأنه يقبل ذلك الأمير الطاغية أقبغا عبد الواحد منه الهدية الثمينة مقابل جعله مدرسا بالمدرسة، لكنه استباح أخذ المال ولم يحقق له المرام.

3- التطورات التي طرأت على وظيفة المحتسب في العصر المملوكي:

اختلفت نظرة الناس في مصر إلى المحتسبين،فحينا يغبطون أنفسهم تجاه المحتسب، حتى يكاد يحمل بعضهم بغلته التي يركبها في تجواله في الأسواق ، ويتباركون بأعماله ، ويستقبلونه بأنواع الابتهاج والفرح والزينة ، وحينا آخر يقف الناس منه موقف المسؤول على سوء الأحوال والأفعال ، فتنهمر عليه السيء والأسواء فيما لم يكن يظن وقوعه منهم ، وعلى كل حال كان احتكاك المحتسب في مصر عصر سلاطين المماليك بمصالح الناس بشكل مباشر وغير مباشر تجلت مكانته وسطهم وكانت وفق وظائفه في أسواقهم وما كان يتعلق بمعايشهم.

- **مهانة المحتسبين في نظر العامة:-**

يذكر المقريزي(ت845هـ) أخبار المحتسب جمال الدين محمود العجمي وموقفه من تعذر وجود الخبز، وموقف الناس منه واستقباله بالغبطة حينما تم إعادته إلى منصبه بحسبة القاهرة سنة (782هـ/1380م)،فيقول المقريزي: "فظنوا أن قدومه يكون مباركًا، فكان كما ظنوا[2]".

وهذا النص الذي أورده المقريزي المعبر عن العلاقة الحميمة والعميقة التي ظهرت بين الناس وأحد المحتسبين في مصر في تلك الفترة، بمجرد ظنهم خيرًا فيه لحل إحدى المشكلات كمشكلة

(1) المقريزي: السلوك في معرفة دول الملوك، ج2 ص 488 – 489.

(2) المقريزي: السلوك لمعرفة دول الملوك، ج3 ص314.

الخبز، نعتقد أنها أعطته الثقة الكبيرة في أداء عمله وهذا من جانب، وكانت هذه الثقة ذاتها هي المستمدة من ثقة الناس به من جانب آخر، وكلا الجانبين هما من صنع العلاقات الطيبة بين المحتسب والأهالي وخاصة في المناسبات التي يتجلى فيها الناس بالفرح والسعادة تتجلى أيضا تلك العلاقات الطيبة بين المحتسب وبين الأهالي.

وابن إياس (ت930هـ) يروي حادثة في غاية الأهمية عن استقبال الناس لمحتسب القاهرة "الزيني بركات بن موسى" ووقف الناس لاستقباله بأنواع الزينة احتفالا برؤية شهر رمضان الكريم سنة (920هـ/1514م) فكان الزيني بركات من المحتسبين الذين "كان له سعد خارق لم يقع من غيره من الناس إلا القليل[1]".

وفيما أورده ابن إياس (ت930هـ) عن أحد أهم المحتسبين الذين تولوا حسبة القاهرة في تلك الفترة يعطينا تقريرًا رائع عن أحد المحتسبين الجديرين بمكانة المحتسب وقدرته على خلق تواجده في صفوف الناس وارتباطه بهم في أهم مناسباتهم وكذلك أعيادهم. وهذا يعبر أيضا عن قربه الكبير منهم، والتصاقه بحياتهم ومعرفة منه وإدراك لأهم تلك الأوقات التي لابد أن يشارك الناس فيها غبطتهم.

وأحيانًا أخرى كان الناس يحملون المحتسب سوء السياسة، وما يحدث من أزمات في معايشهم وأرزاقهم، ومن ثم يتعرض لإهاناتهم وضربهم.

ففي سنة (816هـ/1413م) قبض على المحتسب محمد بن عمر بن رمضان بعدما اشتكى الناس منه للسلطان المؤيد شيخ الذي بدوره قبض عليه، وضربه بين يديه ضربا مؤلما، وهو ما أشار إليه ابن إياس في "بدائع الزهور[2]".

ويذكر أبو المحاسن[3] واقعة أخرى مماثلة لتلك الإهانات لما تعرض له محتسب القاهرة علي الخراساني الطويل سنة (861هـ/1457م)، حيث استقبله الناس بالضرب المبرح والمتلف، وأخذوا من على رأسه عمامته أثناء دخوله للسلطان الأشرف إينال.

---

(1) ابن أياس: بدائع الزهور في وقائع الدهور، ج4 ص 397.

(2) ابن أياس: بدائع الزهور في وقائع الدهور، ج2 ص 8.

(3) أبو المحاسن، ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ج16 ص100.

وفي سنة (891هـ/1486م) ثار المماليك الجلبان واتجهت احتجاجاتهم إلى بيت المحتسب "بدر الدين بن مزهر"، قاصدين حرق داره، فخرج منها مسرعا مختفيا، وكان ذلك نتيجة غلاء تسعيرة البضائع من اللحم والخبز والجبن وغيرها من البضائع، وليتم إعفائه عن منصب الحسبة في ذلك الوقت اندفع أبيه القاضي نحو السلطان مقبلا قدمه حتى يعفي ولده بدر الدين عن الحسبة[1].

وهذه الحادثة التي أوردها ابن إياس في غاية الغرابة، فكأنما هذه الأفاعيل التي لحقت بالمحتسبين في القاهرة كانت مدبرة ، لخلع بعضهم ، ربما لسوء إدارتهم ، أو لسوء تعاملهم مع الناس في تقدير ما يحتاجون إليه من احتياجات حياتية، وكان لسوء القدرة على توفير ذلك وصعوبته أثرها في تفضيل العزل عن الحسبة، لأنها ارتبطت بمعاش الناس وهذا مرتبط بأرزاقهم.

- **هوان قدر الحسبة واتضاع مستوى متوليها:-**

ضعف صورة المحتسبين في عصر سلاطين المماليك تجلى بشكل واضح في النصف الثاني من العصر المملوكي واختلف اختلافا كبيرًا عما كان من ذي قبل من التقدير والوقار من قبل السلطان قبل العامة ، وكان لذلك أثره على المحتسب فتقدير السلطان للمحتسب كان له فعله الأكيد والمباشر في تكريم المحتسب واحترامه له كان يعني أيضا احترام الناس له فاحترامهم مستمدًا من احترام السلطان له والأمراء المحيطين به.

ولكن ينبغي أن ندرك أن هذه التغيرات التي حدثت في النصف الثاني من عصر المماليك حدثت وجعلت المحتسب كغيره من بعض المتعممين، الذين كانوا عرضة للتحقير والامتهان، ربما لأسباب تعود إلى المحتسبين أنفسهم،فهم كما يقول المقريزي كان قد "انحط جانبهم، واتضع قدرهم[2]".

ويروي لنا المقريزي أيضا وقائع تولية أحد المحتسبين لمنصب حسبة القاهرة، وهو من فقراء العجم، كان أحد الجالسين لبيع التمور عند باب المارستان بالقاهرة، ولكن بعد توليته سخر العامة منه واستهزؤوء به لعهدهم به أمس ولتجارته التي كات يتجر بها، فظهر في نظرهم أنه لا يستحق هذا المنصب أو أن يكن عليهم بسلطانه، فهو وأحدا منهم يبتغي أرزاقه من التجارة مثلهم، فرفضوا سلطته عليهم.

(1) ابن أياس: بدائع الزهور في وقائع الدهور، ج3 ص233.
(2) المقريزي: السلوك في معرفة دول الملوك، ج4 ص 873.

ويتابع المقريزي في ذكر حالة المحتسبين في تلك الفترة مؤكدا على قوله في إبداء وضعهم الذي انحط بقدرهم، فمن ذلك أن أحد المحتسبين من كان عاميا في هيئة فقيه، فينفذ شرع الله من ليس بفقيه ، ويتولاها من هو "أبعد عن معرفتها" ، أو يكن "عاريا من العلم".

ويروي السخاوي(ت 902هـ)تأكيدًا هذا التفصيل الذي أورده المقريزي(ت845هـ) عن هوان قدر الحسبة واتضاع مستوى متوليها، فيذكر عن الزيني الاستدار أنه حينما طلب منه السلطان "جقمق" أن يتولاها رفض ترفعا في بادئ الأمر قبل أن يرضى بها لكون متوليها ليست له في العظمة نسبة، ولكن لم يسعه إلا الامتثال وباشر بدون خلعة ولا بذل مال، وفرح به العامة[1].

ويذكر لنا السخاوي ما حدث من تشاؤوم العوام من المحتسب ومقتهم له بسبب منعه بيع القمح إلا بإذن منه، حتى ضرب أحد الباعة ضربا مبرحا لعدم أخذه الإذن بالبيع، وشهره بالأسواق، ويعلل السخاوي على هذا التصرف الذي بدا من المحتسب الذي ربما اشترى القمح للتجارة فيه لحسابه الخاص ، ونتيجة لذلك أبغضه الناس وسبوه ، فعزله الظاهر "جقمق" سنة (853هـ /1449م)[2].

ولعل إشارة السخاوي في "التبر المسبوك" عن بذل المال في شراء منصب الحسبة، تلفت النظر إلى حد كبير إلى ذلك السلوك المعيب الذي كان أحد السمات السيئة الواضحة والجلية في تاريخ هذه الوظيفة الهامة في الحياة العامة تقريبًا طوال النصف الثاني من عصر سلاطين المماليك. حتى أصبح ذلك عرفا في نظر نظام بدأ يتهاوى مع تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية التي انعكس ظلها الثقيل بالضرورة على المجتمع كله،الذي كان يعاني من اتجاهات شتى متناقضة.

وملخص القول كان انحطاط مبادئ البعض منهم في جعل الاستهانة بالعلماء ورجال الدين تسحب على سائرهم.

---

(1) السخاوي: التبر المسبوك في ذيل الملوك، تحقيق: لبيلة إبراهيم، نجوى مصطفى كامل، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 2003م، ج2 ص 169.

(2) السخاوي: التبر المسبوك في ذيل الملوك، ج2 ص 167 – 168.

تغير نظام تربية المماليك وأثره على أعمال الاحتساب والمحتسبين:-

كما ان تغير نظام تربية المماليك صغارا في الطباق على الدين والأخلاق، وجلبهم كبارا من مستويات متدنية اجتماعيا، فقد كان منهم ملاحي السفن والوقادين ومحولي المياه في الحقول[1].

والمقريزي يروي أخطر الأحداث التي أدت إلى هذه الأوضاع وهو ما أقدم عليه الناصر فرج بن برقوق نحو تربية المماليك، حيث أنه رأى أن تسلم الفقهاء لهم وتربيتهم أمر يتلفهم، وأن تركهم وشأنهم هو الأفضل، وكان لذلك أثره العميق في تغير وجهات المجتمع في العصر المملوكي فكان الوضع كما قال المقريزي: أن "بدلت الأرض غير الأرض وصارت المماليك السلطانية أراذل الناس، وأخسهم وأجهلهم بأمر الدنيا وأكثر إعراضا عن الدين، فما فيهم إلا ما هو أزنى من قرد وألص من فأرة وأفسد من ذئب[2]".

وهذا التقرير الخطير الذي أورده المقريزي لهو في غاية الأهمية لكونه تحقيقا هاما حول الاوضاع التي آلت إليها الدولة المملوكية في مصر في تلك الفترة، وهذا يجعل جل التقارير التي ارتبطت بهذا الشأن من اخبار المماليك في مصر تقوم على هذا الأساس حتى ولو كان ذلك في النصف الثاني من عصرهم في مصر.

فذلك التغير الخطير في نظام جلب المماليك، أسهم بدوره في عدم حترام رجال الدين من العلماء والفقهاء والقضاة في نفوس هؤلاء المجلوبين كبارا، حتى حقد هؤلاء المماليك الجدد بدمائهم على رجال الدين بسبب قربهم من السلاطين.

يذكر بدر الدين العيني(ت 855هـ)في "عقد الجمان[3]"ما حدث عام (723هـ/ 1323م) حينما تم القبض على أحد القضاة بسبب بغض أكابر الأمراء له وقربه من السلطان، واستملاكه قلوب الناس.

(1) المقريزي: الخطط والآثار في التراجم والأخبار، ج2 ص 214.

(2) المقريزي: الخطط والآثار في التراجم والأخبار، ج2 ص 214.

(3) بدر الدين العيني: عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان، (د.ت)، ص 42.

وهكذا تعرض العلماء من الفقهاء لكثير من الاعتداء من قبل هؤلاء المماليك، بل وصل الأمر حد ألا يركبوا الخيولن وكان من يجدونه مخالفا لذلك ، ينزلونه عن فرسه ويسلبونه إياه بعد إيذائه وإهانته بالضرب.

ويروي أبو المحاسن تفاصيل ذلك فيما حدث سنة (854هـ/1450م)، من قيام المماليك الجلبان من منع غالب المتعممين من ركوب الخيل، وركبت الفقهاء وأعيان الدولة الحمير، وتربص المماليك الجلبان في الطرقات والشوارع لمشاهدة من يخالف ذلك، ومن يفعل أوقعوا به[1].

وصل الأمر إلى مشاركة الغوغاء في هذه الفوضى بإهانة الفقهاء والثورة ضدهم وخطف عمائهم خلال الاحتجاجات ضدهم، دليلا على أنهم لا يصلحوا لهذه المهمة وخاصة المحتسبين بحكم اتصالهم بأمور السوق وأسعار البضائع، فكان الدائم من العامة التعرض للمحتسبين بالأهانة، وقد اورد المقريزي غحدى تلك الحوادث من تعرض القاضي والمحتسب بدر الدين العيني محتسب القاهرة سنة (828هـ/ 1425م)، فغضب له السلطان برسباي وأمر فورا بتأديب هؤلاء العوام[2].

- **إشراك العامة في تولية المحتسبين وعزلهم:-**

ومما زاد الطين بله لأوضاع المحتسبين في نظر العامة إشراك الحكام للعامة في تولية وعزل من يرضونه من محتسبي القاهرة ومصر،فيروي المقريزي أنه في سنة (782هـ/1380 م) نودي في القاهرة "يا عوام إن كنتم راضين بمحتسبي القاهرة ومصر، وإلا عزلناهما[3]".

لقد كان ذلك أكبر الخطر حينما تم إشراك العامة بتولية المحتسبين منصب الحسبة او تدخلهم في عزلهم، فكان ذلك له التأثير الكبير في تأجيج روح الكراهية والبغض لمنصب الحسبة من قبل العلماء

(1) أبو المحاسن، ابن تغري بردي: حوادث الدهور في مدى الأيام والشهور، تحقيق: فهيم شلتوت، القاهرة، (1411هـ/1990م)، لجنة إحياء التراث، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ج1 ص216.

(2) المقريزي: السلوك في معرفة دول الملوك، ج4 ص 698.

، حسن أحمد البطاوي: أهل العمامة في مصر عصر سلاطين المماليك، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية،ط1، 2007م، ص 124.

(3) المقريزي: السلوك في معرفة دول الملوك، ج3 ص 386.

والفقهاء ورجال الدين بصفة عامة ، بل لا نعتقد ان هذا لم يكن بعيدا عن تخطيط المماليك الجلبان لهذا الشأن بحيث يصل إلى هذا المنصب هم فقط، ودونهم يثيرون عليه حفيظة العامة والغوغاء ممن لا يقدرون على تقرير حتى مصير أنفسهم وتقدير معاشهم فكيف بهم سيقدرون بمن هم أهل لتولية منصب كالحسبة في مصر.

ولعل أبلغ تصديق على كون هذه مؤامرة حيكت في الخفاء لتدبير أمر الحسبة من قبل المماليك الجلبان هو ما أطلقه العامة تلبية لهذا النداء أن "ما نرضى بهم"، وعلى الفور تم إصدار مرسوم بعزل محتسبي القاهرة ومصر كما أورد المقريزي.

ويبدوا أيضا ان المماليك الجلبان كانو يدركون عظمة وخطر منصب الحسبة وكونه مرتباطا ارتباطا وثيقا بالمجتمع وكافة أفراده، وهذا ما يجعل الشكوك تحوم حول نيتهم في ضخ دماء جديدة منهم نحو الراعي والرعية، رغبة منهم في الوصول إلى مآل غير ما كانوا عليه، وإغترارهم بالسلطة والنفوذ جعلهم يتجهون نحو التحكم والسيطرة على مقاليد المجتمع ونوافذه وشؤونه.

- **الثورة على المحتسبين والتعرض لهم:-**

فيذكر ابن إياس ثورة العوام سنة (853هـ/ 1449م) ضد علي بن القيسي المحتسب، حين هاجمه جماعة من العامة واعتدوا عليه بالرجم وأخذوا منه عمامته وخواتمه[1].

ولكن من الجدير بالإشارة إن بعض السلاطين تعمدوا اختيار محتسبين لم يكن لهم خلاق و عرف عنهم البطش وتمكين الأمور لأنفسهم بالقوة، ربما كان لاعتقادهم أن هؤلاء من كان منهم على قدر من الحزم سيأتي لكونهم أقوياء ذو بطش لإحكام السيطرة على الأمور في البلاد.

ويذكر المقريزي أنه في سنة (841هـ/1437م) حين عزم السلطان المملوكي الأشرف برسباي على تولية أحد المحتسبين كانت لرغبة من السلطان المملوكي في جبروته وقسوته وشدة عقوبته، وقلة رحمته[2] "وهذا يجعلنا نقرر أن تفهم سلاطين المماليك لامور الحسبة قد تغير بتغير أوضاع وسلوك

(1) ابن أياس: بدائع الزهور في وقائع الدهور، ج3 ص233.

(2) المقريزي: السلوك في معرفة دول الملوك، ج4 ص 1033.

المجتمع في تلك الفترة، وهو ما كان من أكثر التغيرات في نظام الحسبة في عصر سلاطين المماليك، لأن هذا النظام ربط برباط وثيق بين اثنين في المقام الأول المحتسب والناس.

وكان لذلك أثره في جعل المحتسب ينظر إلى منصب الحسبة في كثير من الأحيان أنه ملكا له وهذا الشأن كان من أغرب الأمور على طرأت على نظام الحسبة في عصر سلاطين المماليك، وكان بالنسبة لهم كما يقول المقريزي ملكية خاصة بهم يمكنهم التنازل عن منصب المحتسب لمن يشاءون بدون الرجوع لأحد.

ومن ذلك ما رواه ابن حجر العسقلاني والمقريزي عما حدث سنة (838هـ/1434م) عندما أذن المحتسب صلاح الدين لوالده الصاحب بدر الدين حسن بن نصر الله أن يتحدث في الحسبة ريثما يعود من الحج[1].

ربما يمكن اعتبار هذا التنازل أو ذلك التكليف المباشر بممارسة تلك المهنة من المحتسب لمن خوله في ذلك مباشرة، كانت في نطاق ضيق وفي زمن محدود، ريثما يعود المحتسب المعين من قبل السلطان إلى منصبه مرة أخرى، ولا نعلم إذا كان ذلك تم بعلم السلطان ونفذه المحتسب أم أن المحتسب دون النظر في اتخاذ أوامر من أحد وعلى رأسهم السلطان المملوكي قد تصرف بشكل مطلق،وهو ما لا نرجحه،ونعتقد انه أخذ برأي السلطان في ذلك وسمح له.

ولكن لو حلل هذا التقرير الذي أورده كل من المقريزي وابن حجر من جانب آخر حول أهمية هذا التنازل سنجد نموذج آخر يبرهن على ملكيته لهذا المنصب ومن ذلك ما حدث سنة (780هـ/1378م) من تنازل المحتسب "جمال الدين العجمي" محتسب القاهرة عن حسبة مصر وذلك لرفيقه "سراج الدين عمر الفيومي وقرره فيها بعدما أضيفت إليه مع حسبة القاهرة.

- **شراء منصب الحسبة بالمال:-**

تدهور منصب الحسبة في النصف الثاني من عصر سلاطين المماليك واختلف عما كان من ذي قبل بل كان أبرز السمات التي وصمت عصر سلاطين المماليك في مصر بالفساد هو شراء ليس فقط

(1) ابن حجر: إنباء الغمر، ج8 ص354، المقريزي: السلوك في معرفة دول الملوك، ج4 ص 946.

منصب المحتسب، بل وغيره من المناصب الدينية، وهو ما قرره أبو المحاسن[1]، حيث تعمد هؤلاء من قليلي الذمة وأهل الفساد فيها منهج التربح من المنصب وذلك عن طريق استخلاص ما دفعوه من التجار والسوقة، فيرفعون الأسعار بدورهم ويتحمل الناس تبعات هذا كله في النهاية.

ويؤكد المقريزي[2] المؤرخ الكبير في ذلك العصر على أسباب ذلك الداء الذي استوطن المجتمع في عصر سلاطين المماليك، ويرى أنه يعود إلى ولاية الخطط السلطانية والمناصب الدينية التي كان يتم الحصول عليها بالرشوة، كالوزارة والقضاء وولاية الحسبة بل وسائر الأعمال، بحيث صار لا يمكن الوصول إلى شيء من هذه المناصب إلا بالمال الجزيل، فتخطى لأجل ذلك كل جاهل ومفسد وظالم وباغ إلى ما لم يكن يؤمله من الأعمال الجليلة والولايات العظيمة.

وكان المحتسب الراشي يتقدم بوعد للسلاطين والأمراء بتقديم المال العظيم الذي يفوق قدرته على السداد، ومن هنا نقول من سيء إلى أسوء في معرفة الإدارة التي تولت تنظيم هذه المناصب، فكان هذا المحتسب الذي وصل إلى هذا المنصب عن طريق الرشوة تتضاعف عليه الديون، فما كان من المرتشي سوى أن يغض الطرف عن أخطاؤوه وذلاته وما اشتملت عليه من منكرات وفضائح وكان كل هذا في سبيل تحصيل ما أنفقه من مال للحصول على منصب الحسبة، وفي نفس الوقت كان هذا يحتاج إلى اعوان له من الفاسدين، وكانوا باطن له ويتعجل منهم الأموال، فتصل أيديهم عنوة إلى أموال الناس، فكانوا كما يقول المقريزي "لا يعفون ولا يكفّون[3]".

بدخول المال لتولية أمر هذا المنصب، دخل معه من هم غير أهل له، ففسد الداخل والمدخول، وكثرت العثرات من قبل الناس وبالتالي ضج التجار بما يدفعونه لهؤلاء، فصارت الحسبة تحتاج لمتوليها حسبة، يحسب بها ما سينفقه، ويحسب ما سيجنيه منها لجمع ما أنفقه، كل هذا على سمع وبصر السلاطين والأمراء، ولا يعفون من ذلك الأثم وتلك التبعات المزرية التي آل إليها هذا المنصب، وفسد مع ما آل إليه المجتمع.

(1) أبو المحاسن: حوادث الدهور في مدى الأيام والشهور، ج1 ص388.
(2) المقريزي: إغاثة الأمة، ص 43.
(3) المقريزي: إغاثة الأمة، ص 44.

وابن حجر يتناول الوضع المزري الذي وصل إليه هذا المنصب الهام في المجتمع المصري في عصره وتوالي المحتسبين الجهلة عليه، حتى أصبح لا يستمر فيه أحدهم إلا بضع من الأيام ثم يكون قرار عزله، ويتولى من يستطع أن يدفع لهذا المنصب المال الأكثر، وقد سمى ابن حجر هذا الأمر تلاعب بالمنصب.

فيذكر ابن حجر فيما جرى في سنة (809هـ):- "وقع في هذه السنة والتي بعدها والتي قبلها من تلاعب الجهلة، بمنصب الحسبة ما يتعجب من سماعه، حتى أنه في الشهر الواحد يليله ثلاثة أو أربعة وسبب ذلك أنهم فرضوا على المنصب مالا مقررا فكان من قام في نفسه أن يليه يزن المبلغ المذكور، ويخلع عليه، ثم يقوم آخر فيزن، ويصرف الذي قبله، واستمر هذا الأمر في أكثر دولة الملك الناصر فرج[1]".

ويذكر أبو المحاسن أن أول من تولى الحسبة ببذل المال الأمير "تنم ابن بخشايش الظاهري" سنة (865هـ/ 1460م) وذلك لأنه لم يكن أهلا لها، لكونه أميرا تركيا وليس فقيها شرعيًا[2].

وإذا كان هذا الوضع قد استمر وقتا طويلا إلا أن هنالك من رفض أساسا تولية الحسبة لمن ليسوا أهلا لها، ويذكر المقريزي ما حدث سنة (783هـ/1381م) حينما تولى "صلاح الدين خليل" منصب محتسب مصر بمال التزم به، فاستفظع الناس ذلك، وعدوه بلاء ونقمة لسوء سيرته ونذالته، بل هنالك من الأمر من رفض توليته حتى أنكر ولايته وضربه[3].

الجريمة الأكبر كانت ترتكب في حق من يتولى منصب الحسبة بالبذل ولا يستطع بعد توليه الدفع، فمن لم يستطع سداد المال الذي وعد به يلقى الإهانة والأذى، وأبرز الأمثلة على ذلك ما ساقه المقريزي سنة (784هـ/1382م) عما حدث لأحد الذين أرادوا ان يشتروا منصب الحسبة بالمال ومنهم رجل يدعى "ابن عرب" الذي استدان لكي يشتري حسبة مصر، فلما عجز عن السداد رفع الديانة ضده شكوى إلى الأمير الحاجب، فكان ردة فعله تجاه ذلك المبالغة في أهانته[4].

(1) ابن حجر: إنباء الغمر، ج6 ص16..
(2) أبو المحاسن: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ج7 ص352.
(3) المقريزي: السلوك في معرفة دول الملوك، ج3 ص 454.
(4) المقريزي: السلوك في معرفة دول الملوك، ج3 ص 468.

وتذكر مصادر المؤرخين الكثير من الأرقام الكبيرة التي كانت تدفع لشراء منصب الحسبة، من أمثلة ذلك:-

-**المحتسب شرف الدين محمد بن الدماميني:-** دفع نحو (250.000 درهم - فضة) في حسبة القاهرة سنة (1396/799م)، وقد سرق ذلك كله وأضعافه من مال الأمير محمود الاستدار، فانه كان رفيقا لابن غراب في مباشرته، وهذا الأخير كان موظفا لدى الأمير[1].

-**المحتسب الأمير ماماي الصغير:-** دفع نحو (15.000 دينار) سنة (922هـ/1516م)[2] وهنا يظهر كيف ارتفع ثمن الحسبة في مصر من منتصف العصر المملوكي حتى أخره، كما يمكن معرفة أثر ذلك في تطوره من الفضة إلى الذهب، وكان ذلك إمعانا في العلو والمغالاة التي طالت كل مظاهر الفساد في نفوس الدولة المملوكية في مصر.

- **التزامات المحتسب بعد ترك منصبه:-**

من الغريب والعجيب أن نجد أيضا أنه بعد عزل المحتسب عن منصبه لا يترك وشأنه، بل يقرر عليه مبلغًا من المال، ولكن ليس كل المحتسبين، فالمقصود هنا من جاءوا في النصف الثاني من عصر سلاطين المماليك بمصر، وهذا يورده ابن إياس فيما حدث لمحتسب القاهرة "لمنكلي بغا العجمي" سنة (817هـ/1414م)، وتم إقرار بعض المال عليه[3].

ومن المثير للدهشة ان المحتسب قد يقدم هدايا ثمينة من الخيل والإبل ونحو ذلك، بعد عزله أو تركه لمنصب الحسبة، وهذا حدث مع علي العجمي في سنة (852هـ/1448م)، وبعد ان عزل قدم إلى السلطان تقدمة سنية من الخيل والإبل وغيرها[4].

هكذا وصلت الأمور، ولا نتعجب حينما يورد لنا ابن إياس والسخاوي هاتان الحادثتان، بل ربما كان ذلك المال الذي دفعوه جزءا من المال الذي كان دينًا عليه يؤديه للسلطان، ويظل هذا الدين ثابتا لا يخرج من ذمة المحتسب الذي حصل على وظيفة الحسبة بالمال حتى وإن ترك منصبه فهو ملتزم بما كان عليه من المال.

---

(1) المقريزي: السلوك في معرفة دول الملوك، ج3 ص 871 - 872.
(2) ابن إياس: بدائع الزهور في وقائع الدهور، ج5 ص 27.
(3) ابن إياس: بدائع الزهور في وقائع الدهور، ج2 ص 17.
(4) السخاوي: التبر المسبوك، ص 220.

وهذا يجعل الأمر واضحًا، إذ كان الأمير أو السلطان المملوكي على علم بما سيقدم عليه المحتسب حتى يتمكن من تسديد هذه الأموال، والاعتقاد الأكبر سيكون هو معرفة السلطان بحجم الثروة التي جناها المحتسب من وراء هذا المنصب خلال مدته، وبالتالي لم يكن يتركه ليرحل بهذه الثروة وحده دون أن يناله منها – على الأقل– ما تم الاتفاق عليه مسبقًا نظير توليه منصب الحسبة. لقد كانت الحسبة بهذا الشكل وهذا الإطار صفقة مربحة لكل من السلطان أو الأمير في طرف والمحتسب في طرف، وكل ذلك لم يكن على حساب العامة فقط في دفع ثمنها بل دفعها أيضًا التجار وأرباب الحرف الأخرى بالتأكيد، وهكذا كانت التزمات المحتسب خلال ولايته للحسبة وبعد تركه على حساب العامة.

وابن إياس يعلق على هذا التطور المروع فيما حدث لوظيفة الحسبة والشرطة أيضا، فيقول: "كانت الحسبة والولاية في قديم الزمان من أقل الوظائف، ووليها جماعة كثرة من أبناء الناس والفقهاء، ولكن عظم أمر هاتين الوظيفتين في هذا الزمان إلى الغاية وصارتا من أجل الوظائف[1]".

- **ولاية الأمراء للحسبة وإقصاء العلماء عنها:-**

في بداية عصر سلاطين المماليك تولى الحسبة الفقهاء والعلماء بالشرع، ولكن من مستحدثات العصر المملوكي وخاصة النصف الثاني من ذلك العصر في مصر تولاها الأمراء المماليك وليسوا بفقهاء ولا يعلمون عن الشرع ما يعينهم على تأدية وطيفتهم على أكمل وجة كما كان في السابق.بل يمكن ان نقول ان الحسبة في هذا الاطار خرجت عن القاعدة التي أنشأت عليها وهي "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر".

ويذكر المؤرخين أمر تولية حسبة القاهرة للأمير "منكلي بغا" فكان أول تركي تولى منصب الحسبة في عهد السلطان المملوكي المؤيد شيخ سنة (816هـ/1413م)، وقد تولاها إلى منصبه الأصلي وهو "الحاجب"، ودعاه السلطان المؤيد بلقب "الأمير الفقيه".

وهذا اللقب فيه شبه، فمنكلي بغا لو كان أميرا فهو لم يكن فقيها، ويبدو ان السلطان المؤيد شيخ كان يريد ان يضفي عليه صفة العلم، لأنه يعلم ان هذا المنصب من يتولاه ينبغي ان يكون عالما وفقيها لأنه سيقضي في احايين كثيرة بين الناس في الأسواق ويضرب على أيديهم وفق الشرع.

(1) ابن إياس: بدائع الزهور في وقائع الدهور، ج5 ص 27.

ويروي القلقشندي هذا الأمر بدوره موضحًا ما حدث، قائلا: "لم تزل الحسبة للمتعممين وأرباب الأقلام إلى الدولة المؤيدية شيخ، فولاها للأمير سيف الدين منكلى بغا الفقيه، أمير حاجب، مضافة إلى الحجوبية[1] ".

وكان من نتائج ذلك ان فتح هذه الأمير عن غفلة منه واستهتار شديد لباب تولية الامراء لوظيفة كان لزاما على متوليها أن يكن احد الفقهاء والقضاة والعلماء، ومن تبعات ذلك ما حصل عليه الأمير "علاء الدين اقبغا" من تولي ولاية القاهرة والحسبة فيها[2].

لم يدرك سلاطين المماليك وأمرائهم سوءات تصرفاتهم إلا في النهاية، ولا يمكن استبعاد ان مثل هذه الأمور التي أقدموا عليها في التلاعب بأمر الحسبة كانت تعني بداية النهاية للدولة المملوكية وسقوطها. وليس أدل على ذلك أن أحد الذي تولوا أمر الحسبة من الأمراء في نهاية العصر المملوكي هو "الأمير ماماي الصغير" زمن السلطان طومان باي آخر سلاطين المماليك[3]، وآخر ما عرف على ما نعتقد عن الحسبة في مصر زمن سلاطين المماليك بالدولة قبل سقوطها.

- **تعدد الحسبات والمحتسبين ووظائفهم:-**

أبرز السمات التي ميزت عصر سلاطين المماليك بمصر عن سابقيهم، هي وجود ثلاث حسبات كبار وهي:-

1- حسبة القاهرة:-

وتعد هي الحسبة الرئيسية، ومتوليها له مكانة كبيرة وجليلة واعلى من المحتسبين الآخرين، وله الإشراف، وله من ينوب عنه على سائر الوجبه البحري فيما عدا (مدينة الإسكندرية).

2- حسبة مصر (أو الفسطاط):-

متولي هذه الحسبة له الإشراف على الوجه القبلي والصعيد كله.

---

(1) القلقشندي: صبح الأعشى في صناعة الإنشا، ج11 ص 210
، ابن حجر العسقلاني: إنباء الغمر، ج7 ص 110
، ابن إياس: بدائع الزهور، ج2 ص9.
(2) المقريزي: السلوك في معرفة دول الملوك، ج4 ص474.
(3) ابن إياس: بدائع الزهور في وقائع الدهور، ج5 ص27.

3- حسبة الإسكندرية:-

أصبح للإسكندرية كما ذكر القلقشندي حسبتها الخاصة، منذ أضحت ولاية قائمة بذاتها[1]، وذكر بدر الدين العيني أن الشيخ أبا علي الحسن بن أبي عمرو عثمان القابعي المالكي كان محتسبا للأسكندرية حتى وفاته سنة (670هـ/ 1271م) وعرف بالخير والصلاح[2].

كما تولى حسبة الإسكندرية الفقيه المحدث الشيخ أبو المظفر بن الفتوح الهمداني الإسكندراني الشافعي الوجيه (ت 673هـ/1274م)[3] ومن المهم ذكر أن حسبة الإسكندرية لم يجمع معها أيمن الحسبتين القاهرة ومصر أو العكس.

4- حسبة البهنسا بالوجه القبلي[4]:-

وهذه الحسبة كما ذكر المقريزي لم تكن تابعة في مباشرتها إلى نفوذ محتسبي القاهرة أو الفسطاط.

5- حسبة الحسينية (خارج القاهرة):-

إذ ظهر محتسبين خارج الأحياء كمحتسب الحسينية التي تولاها "أبا المعالي الدلاص" الذي ظل على ولايتها حتى وفاته سنة (717هـ/1317م)[5].

6- حسبة القلعة:-

وهذه الحسبة تولاها القاضي "تاج الدين بن السبكري مع ما بيده من وكالة بيت المال ونظر الخزانة، وتوفي سنة (740هـ/1339م)[6].

7- ظهور حسبات مختصة بالصناعات:-

وهذه الحسبات المتخصصة كان يتولاها القائمين عليها جميعا بتكليف من قبل المحتسبين الأصليين الكبار، من محتسبي القاهرة او الفسطاط أو الاسكندرية، وكانوا يباشرون مهامهم تحت إشرافهم وعينهم. ومن هذه الحسبات الخاصة، حسبة الدخان، وحسبة الخبز.

---

(1) القلقشندي: صبح الأعشى في صناعة الإنشا، ج4 ص37.
(2) بدر الدين العيني: عقد الجمان، ج2 ص 96.
(3) بدر الدين العيني: عقد الجمان، ج2 ص 136-137.
(4) المقريزي: السلوك في معرفة دول الملوك، ج2 ص408.
(5) ابن حجر العسقلاني: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تحقيق: سيد جاد الحق، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ط2، 1966م، ج4 ص 291.
(6) المقريزي: السلوك في معرفة دول الملوك، ج2 ص414 - 415. ابن حجر العسقلاني: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ج4 ص68.

- **حسبة الدخان:-**

ومن سمات الحسبة في العصر المملوكي حسبات مختصة ببعض الصناعات أو الأعمال التي تستلزم مراقبة وعناية خاصة، كان منها "حسبة الدخان[1]"، وتولى هذه الحسبة واستقر بها "الشهاب أحمد ابن الطباخ" سنة (737هـ/1336م)، وكانت مهام هذه الحسبة تتعلق بالإشراف على الطباخين والحلاويين ونحوهم من أرباب الدخان، التي تطلبت صناعتهم إشعال المواقد، بل صارت هنالك سوق تعرف باسم "قطب دائرة الدخان[2]".

- **حسبة الخبز:-**

إذ تروي المصادر عن وجود محتسب خاص بالخبز فقط، وذلك في أيام الغلاء، وقد تولى هذه الحسبة "الشيخ علي بن حسن المراوني" هذه الحسبة، في أواخر عصر الناصر محمد بن قلاوون[3].

وخلاصة القول اختلفت الحسبة كثيرًا في العصر المملوكي عنها في العصور السابقة، من عدة أوجه:

- تعداد المحتسبين.
- اتساع نطاق نفوذ المحتسبين ومسءولياتهم.
- اختلاف الأسس التي قام عليها اختيار المحتسبين في بداية أمر الحسبة لكونها في الأصل وظيفة جليلة القدر، نبيلة المقصد، سامية منوطا بها الإشراف على إقرار العد ومنع الغش أو انتقاص حقوق الناس على المستويات الاقتصادية والاجتماعية كافة.
- لكن أصبح يشوب الحسبة الفساد وينخر في شخوص متوليها خراب الذمة وسوء الطوية، على الأخص في النصف الثاني من العصر المملوكي، وكان المحتسب عنوانا لسوء الإدارة في العصر المملوكي.

---

(1) المقريزي: السلوك في معرفة دول الملوك، ج2 ص414.

(2) المقريزي: الخطط والآثار، ج2 ص 102. والسلوك، ج2 ص 415.

(3) ابن حجر العسقلاني: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ج3 ص 40 – 41. المقريزي: السلوك في معرفة دول الملوك، ج2 ص414.

- تغيرت مفاهيم وأعمال الحسبة حتى غيرت معها شكل المجتمع من الناحية الإدارية، ويمكن القول إن وظيفة الحسبة وأعمال الفساد التي نالتها كانت بلا أدنى شك أحد العوامل التي أذنت بسقوط دولة المماليك،لارتباطه بالراعي والرعية وما حدث بهما من فساد.

- **ازدياد واجبات محتسب مصر في العصر المملوكي:-**

ازدادت واجبات محتسب مصر في العصر المملوكي عما كانت عليه في العصور السابقة وتعددت جوانبها، وتطلب هذا الأمر توزيع اختصاصات الوظيفة بين عدد من المحتسبين، فأصبح يوجد محتسب القاهرة، الفسطاط، الإسكندرية، والبهنسا، والريدانية، الحسينية، ومحتسب القلعة، ومحتسب للحسبة على الخبز، ومحتسب للدخان والطباخين والحلاويين، وكان هذا النظام تمشيا مع تعدد الولاة والقضاة.

وكان محتسب القاهرة أعظم هؤلاء قدرًا، فكان له حق الجلوس بدار العدل مع قضاة مصر الأربعة كما أشرنا في البداية، وقضاة العسكر، ومفتي دار العدل دون بقية المحتسبين، ويحضر مع القضاة لرؤية هلال شهر رمضان، كما كان يحمل إلى السلطان في أوائل هذا الشهر من كل سنة جملة من الهدايا تعرض في حفل يحضره الوزير وكبار الدولة.

وحرص المحتسب في عصر سلاطين المماليك خاصة الذين تولوا هذه الوظيفة من طبقة القضاة والفقهاء، حرصوا على تعاليم الإسلام ومعاقبة المخالفين والمرتدين والزنادقة والمجسمة، كما كان يأخذ بطرف من اختصاصات عامل الخراج فيتولى جمع الجزية من أهل الذمة والزكاة من المسلمين.

وفي العصر المملوكي نجد المحتسب يشرف على المساجد ومتعلقاتها من العمارة والنظافة والصيان، مع تناوله بالبحث كفاءة أئمة المساجد والمؤذنين والوعاظ.

وعلمنا مما سبق كيف تدخل كبار الأمراء وأصحاب السلطة والتفوذ بالدولة المملوكية في أحيان كثيرة لتولية أعوانهم في وظائف الدولة بوجه عام، ووظيفة الحسبة بوجه خاص، وأدى هذا الأمر إلى التنافس على تولي الوظائف، فدفع المحتسبون الرشاوي وبذلوا الأموال لمن بيدهم سلطة تعيينهم أملا في تعويض ما دفعوه أضعافا مضاعفة عند قبضهم على ناصية المنصب مما أدى إلى زيادة وطأة الظلم على الناس.

أصبحت الرشاوي والمبذولات هي القاعدة المتبعة في تولي كثير من وظائف الدولة ومن بينها وظيفة الحسبة حتى أصبح تحري صفات الأهلية والصلاحية الشرعية والعلمية في المحتسب أمورا غير ذات بال، وكل ما يهم هو ما يستطيع أن يدفعه ويبذله المحتسب للمسؤولين من أموال.

مع الإشارة الهامة إلى ما تمتع به بعض المحتسبين بثقة بعض السلاطين، فعهدوا إليهم بمهمات خارج القطر المصري.

والجدير بالذكر أن الحسبة في الدولة المملوكية كانت تمارس في الإطار الديني في أول الأمر، ثم ارتبطت بنظم السوق والإشراف على المكاييل والموازين، ثم تخطت هذا إلى الإشراف على أخلاق أهل السوق والتجار وحياتهم الاجتماعية، وفض المنازعات بين أهل هذه الطبقة الواحدة من ناحية وبينهم وبين المشترين من ناحية أخرى، وعلى فساد بضاعتهم وأطعمتهم ومشروباتهم، ولذلك وجدنا الحسبة نظاما متكاملا للرقابة على الشؤون الدينية والدنيوية لجميع أنشطة الناس في حياتهم الدينية، والاقتصادية، والاجتماعية، والصحية.

وبطبيعة الحال تولى وظيفة المحتسب من القضاة، فكانت الحسبة مثل القضاء في كونها وضع لإنصاف المظلوم، وإلزام الظالم بأداء الحق، ولكن نجدها من حيث هذا الجانب تقتصر على جوانب خاصة، حيث أن المحتسب لا يتعرض لدعوى العقود والمعاملات، وليس من شأنه أن يحكم فيما يدخله الإنكار، بحيث يحتاج في الإثبات إلى بينة أو يمين، وإنما يختص بالنظر في المخالفات الاقتصادية في الأسواق والتي تقع من التجار، وما يحدث في الشوارع والأماكن العامة من منكرات، وكان يقوم بواجبه هذا مستخدما الوسائل التي يجيزها الشرع ولو لم يطلبه أحد للتدخل.

على كل حال فإن الصورة التي حاولنا أن نرسمها من خلال المصادر التي تعود إلى تلك الفترة من عصر سلاطين المماليك، تعطينا ثلاثة خصائص للحسبة، وهي:

أولا: التنافس على الوظيفة عن طريق الرشوة والبذل، وهي تعني شراء الوظيفة بالمال، يدفع هذا المال مقدما.

ثانيا: الالتزام والمزايدة فيه.

ثالثا: الصراع بين الأمراء والأتراك والفقهاء وصلته بالحسبة.

تفيض كتب مؤرخي العصر المملوكي الحديث عما آل إليه أمر المحتسبين في هذه الفترة من فسادهم وقصر فترة توليتهم، وسرعة تغيرهم، شأنهم في ذلك شأن الوظائف الأخرى من هذا العصر.

- **التنافس على وظيفة الحسبة:-**

فالمقريزي[1] يورد أسباب هذا الفساد مؤكدًا أنها تعود إلى سوء تدبير الحكام وفساد سياستهم، وما أدى إليه تدخل كبار الأمراء وأصحاب السلطة والنفوذ في الدولة لتولية أعوانهم في وظيفة الحسبة فكانوا يولون من يشاءون بوساطة أكثر الأمراء سلطة، وأدى ذلك الأمر إلى التنافس على تولي وظائف الدولة بوجه عام، ووظيفة الحسبة بوجه خاص.

يتبين ذلك التنافس من خلال ما أوردته المصادر التاريخية في هذا العصر من تنافس ثلاثة من المؤرخين الكبار على وظيفة الحسبة، وهم المقريزي، والعيني، وابن حجر، فقد تنافس المقريزي والعيني على تولي وظيفة الحسبة، وتنافس بدر الدين العيني وابن حجر العسقلاني في طلب الحظوة لدى السلطان[2].

ومن مظاهر هذه المنافسة بين العلماء الكبار الذين ذكرناهم، تولية بدر الدين العيني لوظيفة الحسبة،بعد الإطاحة بالمقريزي الذي كان يعمل في الحسبة سنة (801هـ/1398م) ، ولكنه عزل عن حسبة القاهرة في نفس العام وتولى العيني في السابع ذي الحجة من نفس العام حسبة القاهرة والوجه البحري بدلا من المقريزي ، الذي علق على هذا الإجراء، قائلا:-

"إن العيني تردد إلى الأمراء فسعى له بعضهم، وهو الأمير جكم فلم تتم معه سوى بقية الشهر[3]" وقد ذكرت هذه الواقعة عند كل من ابن حجر والعيني في كتابه المشهور، وقد افتضح أمر

(1) المقريزي: إغاثة الأمة بكشف الغمة، ص43 – 44.

(2) محمد مصطفى زيادة: المؤرخون في القرن الخامس عشر الميلادي، القاهرة، 1949م، ص19، وما بعدها.

(3) المقريزي: السلوك في معرفة دول الملوك، ج1 ص909 – 912.العيني: عقد الجمان، ص415، ابن حجر: إنباء الغمر بأبناء العمر، ج2 ص201.

العيني على لسان تقي الدين المقريزي الذي يشير إلى هذه المسألة بشكل يرد فيه أحد أسباب التردي والفساد على وظيفة الحسبة،وهي المحسوبية والبذل،والوصولية التي تتم من خلال الأمراء في الاستعانة بهم وتمكينهم من أمور الحسبة، حتى لو كان على حساب الغير.

وفي الثاني من المحرم سنة (802هـ/1399م) صرف العيني عن الحسبة واستقر فيها "جمال الدين محمد بن عمر الطنبدي" وكان القائم في ذلك دويدار[1] الأمير ايتمشى القائم بأمر الناصر فرج.

وفي الرابع عشر من ربيع الآخر سنة (802هـ/1399م) أعيد تعيين بدر الدين العيني في وظيفة الحسبة، ثم عزل عنها في السادس عشر من جمادى الأولى وأعيد تقي الدين المقريزي إلى وظيفة الحسبة، بعد ما صرف العيني.

ويحكي العيني أسباب عزله عن هذه الوظيفة في هذه المرة فيقول: "في يوم الخميس السادس عشر من جمادى الأولى عزل صاحب التاريخ نفسه عن حسبة القاهرة، وذلك أن سودون الدودار لما استقر في الدودارية، احتاط على موجودا يتمش الذي كان قائمًا يأمر الناصر فرج[2] ثم قتل، ومن جملة ما وجد له في شونته ستة آلاف أردب قمحا، وألفا أردب حمصا، وألف أردب فول، وكان أردب القمح إذ ذك يساوي خمسة وثلاثين درهمًا، فطلبني المذكور، وقال لي: بع هذا القمح الأردب بستين درهما، فقلت له: العادة في هذا أن بياع بقطع السعر من أرباب الجيزة، فلما سمع مني هذا الكلام اختبط خبط اللئام وركبه الظلم والعسف ... ولم يختر ألا ترويج أمره الفاسد، فلما رأيت إمعانه على ذلك خرجت من عنده وفي خاطره أن أمره قد نفذ وتم، وجئت إلى الأمير "جكم"، فإنه كان من أعز أصحابي وحكيت له ما جرى من الأمر العظيم، وأشهدته علما بأني عزلت نفسي من الوظيفة حتى لا أباشر الأمور السخيفة فلما بلغ المذكور الخبر بذلك أخذه الحنق على ذلك وطلب من يوليه لأهل هذا

(1) الدودار: هو ممسك الدواة، وكان يطلق على تلك الوظيفة "الدوادارية"، وصاحبها هو من يحمل دواة السلطان أو الأمير، ويقوم بإبلاغ الرسائل عنه، وتقديم الشكاوى إليه.
ابن فضل الله العمري (ت700هـ): التعريف بالمصطلح الشريف، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1988م، ص250، عاشور: العصر المماليكي، ص416.
(2) المقريزي: المصدر نفسه، ج1 ص917.

الشأن فلم يجد أحدا يقبل هذا الظلم والخسران غير تقي الدين المقريزي الذي كان قد تولى الحسبة قبل ذلك فخلع عليه بذلك في يوم الجمعة السابع عشر من الشهر المذكور[1]".

على أن المقريزي لم يستمر طويلا في وظيفة الحسبة، ففي العاشر من شهر شعبان سنة (802هـ/1399م) أي نفس العام صرف عنها وتولى بدلا منه جمال الدين الطنبوي بسفارة الأمير سودون من زاده، ثم عزل الطنبوي في 14 شوال من نفس العام، واستقر في وظيفة الحسبة "شمس الدين محمد البجاسي"، وكان قد تولاها من قبل[2].

وأعيد العيني محتسبا للقاهرة في الرابع عشر من ربيع الأول سنة (803هـ/1400م) بسفارة الأمير "جكم" وعزل البجاسى، ثم عاد البجاسى ثانية إلى وظيفة الحسبة وصرف منها العيني في السابع من جمادى الآخر من نفس العام، وكان ذلك بسفارة يلبغا السالمي[3]، وفي شوال سنة (807هـ/1404م) أعيد تقي الدين المقريزي إلى حسبة القاهرة مكرهًا[4]، ولكنه فوجئ بقرار العزل بعد أيام من توليته لها في 21 ذي القعدة[5].

مما ذكرنا هو مثال من الأمثلة التي أمدتنا بها المصادر المعاصرة عن كيفية تولية بعض المحتسبين في العصر المملوكي.

(1) بدر الدين العيني: عقد الجمان، ص104، 105.

(2) المقريزي: السلوك في معرفة دول الملوك، ص212، بدر الدين العيني: عقد الجمان، ص104.

(3) أفاضت المصادر المعاصرة، في ذكر ما لجأ إليه يلبغا السالمي هذا من وسائل عنيفة ومصادرات من أجل جمع المال. المقريزي: السلوك في معرفة دول الملوك، ص116 – 117، بدر الدين العيني: عقد الجمان، ص123، ابن حجر: أنباء الغمر، ج2 ص203، أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج1 ص48، 69، 72.

(4) المقريزي: السلوك في معرفة دول الملوك، ص241.

(5) كانت هذه هي المرة الأخيرة التي تولى فيها المقريزي الحسبة، وقد زهد بعد ذلك في تولي الوظائف في الدولة، لأنه على هذا النحو الذي رأيناه ثم فوجيء بقرار العزل. بدر الدين العيني: عقد الجمان، ص144.